الفصل الأول

شاهد القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة

- شاهد القراءات القرآنية في المعاجم.
- تعريف القراءات القرآنية.
- تعريف المعجم وذكر مناهجه.
- أهمية المعاجم.
- أهمية القراءات القرآنية في المعاجم.
- أهمية القراءات القرآنية الواردة في كتاب الأزهري.
- منهج الأزهري في الاستشهاد بالآيات القرآنية والقراءات.
- المنهج العام في عرض القراءات.
- طريقة إسناد القراءات لأصحابها.
- منهجه في الاستشهاد بالقراءات وذكره الدلالات.

الفصل الأول

شاهد القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة

تمهيد

تمثل المعاجم العربية مصدرًا هامًا للباحث في الدراسات اللغوية والأدبية، ولا سيما بعد أن ظهرت تلك المعاجم الكبرىٰ كالعين للخيل، وتهذيب اللغة للأزهري، ومعجم الصحاح للجوهري، ومعجم أساس البلاغة لجار الله الزمخشري، ولسان العرب لابن منظور، ومعجم القاموس المحيط للفيروزأبادي.

وقد شملت هذه المعاجم كثيرًا من شؤون الحياة العربية لغويًا وأدبيًا وفكريًا وتاريخيًا وما إلىٰ ذلك، بالإضافة إلىٰ الهدف الأساسي وهو جمع ألفاظ اللغة وتحديد صيغها ومعانيها وما يَعْرِض لها أحيانًا من اختلاف بين لهجات القبائل، أو اختلاف بين آراء أهل اللغة، أو ما أشبه ذلك، وقد اعتمد أصحاب هذه المعاجم علىٰ القرآن الكريم وقراءاته وعلىٰ كلام العربَ شعرا ونثرا وعلىٰ الحديث النبوي الشريف كما سنبينه في هذا الفصل.

المبحث الأول

شاهد القراءات القرآنية في المعاجم

المطلب الأول

القراءات القرآنية

لا شك أن القراءات القرآنية من أهم الموضوعات التي يتناولها الدارسون لتعلقها بكتاب الله تفسيرًا وبيانًا، وتعد مصدرا مهما من مصادر اللغويين النحويين والبلاغيين وغيرهم، بوصفها شواهد علىٰ صحة القواعد التي يستنبطوها. ولذلك اهتموا بها ورووها وأوردوها في كتبهم ومصنفاتهم. وقبل أن نقف علىٰ بعض تلك الجوانب لابد أن نعرّفَها ونتعرَّف علىٰ أقسامها.

أولاً: تعريف القراءات

- **لغة**: القراءات جمع مفرده قراءة، وأصل مادتها تعود إلىٰ (ق ر ىٰ) وهو أصل صحيح يدل علىٰ جمع واجتماع، ومنه القرآن كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك[1].

قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ **[القيامة: 17]**.

والقراءة مأخوذة من قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا فهي مصدر من قولك قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلىٰ بعض[2]، وفي اللسان جاء معنىٰ قرأت القرآن: لفظت به مجموعا أي ألقيته[3].

(1) أحمد بن فارس - معجم مقاييس اللغة -ج: 5 - ص78/ 79.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج9 - ص271.

(3) ابن منظور - لسان العرب - ج1 - ص129.

- **اصطلاحًا:**

ذكر علماء القراءات تعريفات متعددة، بعضها قريب من المقصود والبعض الآخر متداخلة فيما بينها وأبرز هذه التعريفات نذكر:

تعريف ابن الجزري: حيث قال: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة»[1].

تعريف القسطلاني: علم القراءات عنده: «علم يعرَف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال»[2].

تعريف عبد الفتاح القاضي: القراءات عند هذا العالم: «علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله»[3].

تعريف الزرقاني: وقد عرفها بقوله: «مذهب، يذهب إليه إمام من الأئمة مخالفًا به غيره، في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أو في نطق هيئاتها»[4].

الملاحظ من التعريفين الأولين، تعريف ابن الجزري والقسطلاني، اشتراط النقل والسماع، لأن القراءة سنة[5]، كما قال كثير من العلماء، ويمكن أن نجمل

---

(1) ابن الجزري – منجد المقرئين ومرشد الطالبين – لبنان – بيروت – دار الكتب العلمية– د. ط – د. ت – ص3.

(2) شهاب الدين القسطلاني – لطائف الإشارات لفنون القراءات – تحقيق: عامر السيد – مصر – القاهرة – لجنة إحياء التراث – د. ط – 1392هـ/ 1971م – ج1 – ص170.

(3) عبد الفتاح القاضي – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري – م. ع. السعودية – الرياض – مكتبة أنس بن مالك – ط1 – 1423هـ/ 2002 – ص5.

(4) محمد عبد العظيم الزر قاني – مناهل العرفان في علوم القرآن – لبنان – بيروت – دار الكتاب العربي – ط1 – 1415هـ/ 1995م – ج1 – ص336.

(5) ينظر: عبد الرحمن السيوطي – الإتقان في علوم القرآن – ص75.
وعبد الله عبد الناصر جبري – لهجات العرب في القرآن الكريم – لبنان – بيروت – دار الكتب العلمية – ط1 – 1427هـ/ 2007م – ص228.

هذه التعريفات بالقول أن القراءات: «هي مذاهب الناقلين لكتاب الله في كيفية أداء الكلمات القرآنية»[1].

وقد أورد أستاذنا الدكتور خير الدين سيب في كتابه «القراءات القرآنية – نشأتها – أقسامها – حجيتها» عشر تعريفات في حد القراءات القرآنية لعلماء ومفسرين وقراء وقدماء ومحدثين، واستخلص في الأخير أن هذه التعاريف لا تخرج عن ثلاثة عناصر هي[2]:

مواضع الاختلاف في القراءات النقل الصحيح، العزو للناقل، سواء أكان متوترا أم أحادا، حقيقة الاختلاف بين القراءات. وهنا ينبغي الإشارة إلىٰ أن هناك فرقا بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية ذكره الزركي في «البرهان في علوم القرآن» بقوله: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل علىٰ محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما[3]. وعلم القراءات هو ذلك العلم الذي يعرَف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا، مع عزو كل وجه لناقله[4].

فموضوع علم القراءات علىٰ هذا الأساس كلمات القرآن الكريم من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها. وقيل إن بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية عموم، وخصوص مطلق؛ فكل ما هو قرآن يمكن عدّه قراءة قرآنية، بينما ليس كل ما يندرج تحت القراءات القرآنية هو قرآن[5].

(1) عبد الله عبد الناصر جبري – لهجات العرب في القرآن الكريم – ص229.

(2) ينظر: خير الدين سيب – القراءات القرآنية (نشأتها، أقسامها، حجيتها) الجزائر – دار الخلدونية للنشر والتوزيع – ط1 – 2005 م – ص15/ 20.

(3) الزركشي – البرهان في علوم القرآن – ج1 – ص318.

(4) أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحسيان – القول السديد في مقدمات علم القراءات وفن التجويد – مصر – القاهرة – دار البيان العربي – ط1 – 1425هـ/ 2004م – ص29.

(5) المصر نفسه – ص31.

ثانيًا: أقسام القراءات

تعدّدت تقاسيم العلماء للقراءات من مثن لها ومثلث ومربع، ومنهم من زاد علىٰ ذلك؛ فنرىٰ القاضي جلال الدين البلقيني يقسمها -فيما نقله عنه السيوطي- إلىٰ ثلاثة أقسام متواتر، وآحاد، وشاذ، ويقسمها السيوطي إلىٰ ستة أقسام: متواتر ومشهور، وآحاد، وشاذ وموضوع، ومدرج[1].

والواضح من تقسيمات السيوطي تأثره بمصطلح الحديث، وهذا الأمر أُولع به وطبّقه في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» الذي حاكىٰ فيه علوم الحديث في التقاسيم والأنواع.

ولعلّ التقسيم الذي عليه أكثر المتأخرين تقسيمها إلىٰ قسمين اثنين مجمع عليهما باختلافٍ في التعبير عنهما بين العلماء؛ وهما القراءات الصحيحة والقراءات الشاذة:

أ- القراءة الصحيحة:

قد تكفل ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر» بتعريف القراءة الصحيحة بقوله: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب علىٰ الناس قبوله، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتىٰ اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة سواء كانت عن السبعة، أم عمّن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عن أئمة السلف والخلف»[2].

---

(1) السيوطي - الإتقان في علوم القرآن - ص197.

(2) ابن الجزري - النشر س القراءات العشر - لبنان - بيروت- دار الكتب العلمية- د. ط - د. ت - ج1 - ص9.

يفهم من تعريف ابن الجزري هذا أن للقراءة الصحيحة ثلاث شروط تتمثل في ما يلي:

* موافقة اللغة العربية ولو بوجه.
* موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
* صحة السند.

وتطبيق معايير القراءة الصحيحة السابقة علىٰ القراءات القرآنية يدخل كثيرًا من القراءات غير السبعية في القراءات الصحيحة ويخرج عددًا من القراءات السبعية من الصحة إلىٰ الشذوذ. يؤكد ذلك ما روي عن القراء السبعة من قراءات وُصفت بأنه شاذة، فقد ذكرت بعض الإحصائيات أن حمزة الزيات رويت عنه ثلاث روايات وصفت بالشذوذ، والكسائي رويت عنه سبع روايات، ونافع بن أبي نعيم رويت عنه تسع روايات، وعبد الله بن عامر رويت عنه اثنتا عشرة رواية، وعبد الله بن كثير رويت عنه ستة عشرة رواية، وعاصم بن أبىٰ النجود رويت عنه خمس وعشرون رواية، وأبو عمرو بن العلاء رويت عنه ستون رواية. ولا شك أن هذا الشذوذ لم يتطرق إليها بسبب مخالفتها للرسم، أو انحرافها عن العربية، ولكن بسبب ضعف الرواية[1].

ب- القراءة الشاذة:

الشاذ مشتق من مادة (ش ذ ذ)، وهو مصدر من شذ يشذ شذوذًا، تقول شذ الرجل إذا انفرد عن القوم واعتزل جماعتهم[2]. فالشذوذ يدل علىٰ الانفراد والندرة والتفرق والخروج علىٰ القاعدة والأصول؛ فكل شيء منفرد فهو شاذ[3].

(1) السيوطي - الإتقان في علوم القرآن - ص194/ 197.
(2) ابن منظور - لسان العرب - ج7 - ص332.
(3) أبو الفتح عثمان ابن جني - الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - لبنان - بيروت - عالم الكتب - ط3 - 1403هـ/ 1982م - ج1: - ص96.
ومحمد مرتضىٰ الزبيدي - تاج العروس من جواهر القاموس - الكويت - التراث العربي - د. ط - 1385هـ/ 1964م - ج5 - ص28 - 29.

والشاذ في الاصطلاح يختلف مفهومه حسب كل علم، فهو عند النحاة غيره عند علماء السنة، ويختلف عنهما لدىٰ علماء القراءات.

فالقراءات الشاذة هي التي تقابل القراءات المتواترة، وعُرفت بأنها «من فقدت ركنًا أو أكثر من أركان القراءة المقبولة»[1]، كما عرفت بأنها كل قراءة بقيت وراء مقياس ابن الجزري الذي قال: «... ومتىٰ اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم[2].

ولعلّ التعريف الذي تطمئن إليه النفس في تعريف القراءة الشاذة هو: «القراءة التي صح سندها ووافقت اللغة العربية ولو بوجه وخالفت المصحف».

وهذا التعريف هو الذي اعتمده ابن تيمية في الفتاوىٰ وابن الجزري في النشر[3].

وبهذا يعلم أن القراءة الشاذة عند الجمهور هي ما لم يثبت بطريق التواتر، ولعل السبب في تسميتها بالقراءة الشاذة يعود إلىٰ أنها شذت عن الطريق الذي نقل به القرآن حيث نقل بجميع حروفه نقلاً متواترًا.

ثالثًا: القراءات القرآنية والمعنىٰ

من المعلوم أن الهدف الرئيس من تعدد القراءات واختلافها هو التيسير ورفع الحرج عن الأمة في قراءة كتاب ربها ﷻ، يقول ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر» عند حديثه عن الأحرف السبعة: «فأما سبب وروده علىٰ سبعة أحرف فللتخفيف علىٰ هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليهاوتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيِّها». وبعد أن استشهد ابن الجزري ببعض

(1) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الإتقان في علوم القرآن - ص198.
(2) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1 - ص9.
(3) ينظر: ابن تيمية - مجموع الفتاوىٰ الكبرىٰ - ج13 - ص393/ 394.
وابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1 ص16 - 17.

الأحاديث الصحيحة استمر في بيان الحكمة قائلاً: «إن الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلىٰ قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلىٰ جميع الخلق: أحمرها وأسودها، عربيّها وعجميّها.

وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتِهم لغاتُهم مختلفة، وألسنتهم شتىٰ، ويعسر علىٰ أحدهم الانتقال من لغته إلىٰ غيرها أو من حرف إلىٰ آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر علىٰ ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، ولا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتابًا، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع»[1].

ويشير إلىٰ ذلك قوله في طيبة النشر[2]:

وأصل الاختلاف أن ربّنا أنزله بسبعة مهوِّنَا

أي مُهونا علىٰ قارئيه ورافعا الحرج عليهم.

ولكن إلىٰ جانب هذا الهدف احتوت ظاهرة التنوع في القراءات جوانب أخرىٰ أعطت للنص القرآني تميزه وسموه لىٰ الكتب السماوية الأخرىٰ وعلىٰ النصوص البشرية النثرية والشعرية علىٰ حدٍ سواء، مما استحق أن يتصف هذا القرآن بالإعجاز.

وكان من بين هذه الجوانب جانب تعدد المعاني بتعدد القراءات، إذ كل قراءة زادت معنىٰ جديدًا لم تبينه أو توضحه القراءة الأخرىٰ[3]، وبهذا اتسعت المعاني بتعدد القراءات، إذ تعدّد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات القرآنية؛ وفي ذلك يقول ابن عاشور في تفسيره: «علىٰ أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن علىٰ ما

(1) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1 - ص22.

(2) ابن الجزري - شرح طيبة النشر في القراءات العشر - ضبط وتعليق: أنس مهرة - لبنان - بيروت - دار الكتب العلمية - ط2 - 1420هـ/ 2000 م - ص7.

(3) ينظر: الزركشي - البرهان في علوم القرآن - ج1 - ص327،
و: عبد الرحمن السيوطي - الإتقان غي علوم القرآن - ج1 - ص9811.

يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالىٰ، ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع»[1].

وبهذا يكون من مقاصد الاختلاف في القراءات القرآنية تكثير المعاني واتساعها، ولكن من غير تناقض أو تباين في المعاني، وإن وجدت قراءتان بمعنيين مختلفين لا نقدح في واحدة منهما ولا نفضل إحداهما علىٰ الأخرىٰ.

يقول القرطبي في ذلك: «... وهذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يقال إحداها أجود من الأخرىٰ، كما لا يقال ذلك في أخبار الآحاد إذا اختلفت معانيها ...»[2].

ويقول عند حديثه عن القراءات الشاذة: «وإن لم يثبت كونه قرآنًا فقد ثبت كونه سنة وذلك يوجِبُ العمل كسائر أخبار الآحاد»[3].

كما أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب التي عُرفت بالمعاني الكثيرة للفظ الواحد أو العبارة الواحدة، وهذا من الخصائص التي تميزت به اللغة العربية عن غيرها من اللغات[4].

وقد ذكر غير واحد من العلماء[5] أن اختلاف القراءات القرآنية مردّه إلىٰ ثلاثة أحوال:

---

(1) الطاهر بن عاشور - تفسير التحرير والتنوير - تونس - الدرة التونسية للنشر - ط1 - 1405هـ/ 1984م - ج1 - ص48.

(2) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج14 - ص291.
وينظر: الزركشي - البرهان في علوم القرآن - ج1 - ص339.

(3) المصدر نفسه - ج1ص: 47.

(4) جرجي زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية - مصر - القاهرة - مؤسسة دار الهلال - ط1 -د. ت - ج1 - ص46.

(5) - ينظر: أبو عمر الداني - الأحرف السبعة للقراءات - تحقيق: عبد المهيمن طحان - م. ع. السعودية - جدة - دار المنارة للنشر والتوزيع - ط1 - 1997م - ص47-49. =

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنىٰ الواحد

كاختلافهم في قوله تعالىٰ: (الصراط، وعليهم، ويؤده، والقدس، ويحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط، فالكلمة الأولىٰ تقرأ بالسين والصاد والزاي، والثانية: عليهم، وإليهم ولديهم، بضم الهاء مع إسكان الميم وبكسر الهاء مع ضم الميم وإسكانها، والثالثة ويؤده إليك، ونؤته منها، وفألقه إليهم، بإسكان الهاء وبكسرها مع صلتها واختلاسها، ونحو ذلك البيان والإدغام والمد والقصر والفتح والإمالة وتحقيق الهمز وتخفيفه وشبهه مما يطلق عليه أنه لغات فقط[1].

فاختلاف الألفاظ في هذه الكلمات لم يؤد إلىٰ اختلاف المعنىٰ، وإنما بقي المعنىٰ نفسه في تلك الكلمات.

الثاني: اختلافهما جميعًا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد

نحو قوله تعالىٰ: (مالك، وملك) في الفاتحة، لأن المراد في القراءتين هو الله تعالىٰ، لأنه مالك يوم الدين وملكه، وكذلك في قوله تعالىٰ: (يَكْذِبون، ويُكَذِّبون) لأنهم يَكْذِبون في أخبارهم، ولأنهم يُكذِّبون بالنبي[2].

الثالث: اختلافهما جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد:

وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: 110].

حيث قرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ كذبوا هكذا كُذِّبوا، وكذِبوا، فأما وجه التشديد فالمعنىٰ: وتيقَّنَ الرسل أن قومهم قد كذّبوهم، وأما وجه التخفيف فالمعنىٰ: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذَبوهم -أي كذبوا عليهم- فيما أخبروهم به، فالظن في الأولىٰ يقين، والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة

= والزركشي - البرهان في علوم القرآن - ج1 - ص224.
وابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1 - ص49/ 50.

(1) الزركشي - البرهان في علوم القرآن - ج1 - ص224.

(2) المصدر نفسه - الجزء والصفحة.

الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم[1]. وكذا قوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: 46].

بفتح النون الأولىٰ ورفع الأخرىٰ، وبكسر الأولىٰ وفتح الثانية، فهو أن يكون أن مخففة من الثقيلة أي وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها وفي القراءة الثانية إن نافية أي ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام ففي الأولىٰ تكون الجبال حقيقة وفي الثانية مجازًا[2].

فإن ذلك كله وإن اختلف لفظًا ومعنىٰ وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض[3].

وسوف ندلل علىٰ هذا الأمر بزيادة من التوضيح بما سنعرضه من بعض القراءات القرآنية في ما تبقىٰ من دراستنا المطبقة علىٰ معجم تهذيب اللغة إن شاء الله تعالىٰ.

رابعًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

فد حظيت القراءات القرآنية باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولىٰ علىٰ يد رسول الله ﷺ وصحابته الكرام إلىٰ يومنا هذا، فقد تجرد عدد كبير من علماء المسلمين لخدمة هذا القرآن وقراءاته، وسطّروا كل ما جادت به عقولهم وأفكارهم في مؤلفاتهم حتىٰ أصبحت مفخرة المسلمين ومضانّ الدارسين من بعدهم في الدرس والتأليف.

والمتأمل في الدرس اللغوي العربي يجده قد تأثر تأثرًا واضحًا بهذه المؤلفات، إذ لا يكاد يخلو كتابٌ في أصوات العربية وصرفها ونحوها ومادتها

(1) ينظر: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج9 - ص275.
(2) محمد عبد العظيم الزرقاني - مناهل العرفان في علوم القرآن - ج1 - ص85 - 86.
(3) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1 - ص51.

المعجمية واللغوية من جملة كبيرة من القراءات وما يتصل بها من مسائل مثّلت القواعد والضوابط التي أصلت للغة العربية من حيث مفرداتها وأساليبها.

وقد بذل العلماء جهدًا فائقًا لخدمة القرآن بمختلف قراءاته المتواترة والشاذة، فوجَّهوها بالتعليل المستند إلىٰ الأصول المعتمدة عندهم، واستشهدوا علىٰ ذلك بالشواهد الفصيحة التي جمعوها من البوادي عبر رحلاتهم العلمية المديدة، وقد استندوا إلىٰ هذه القراءات في تأصيل قواعدهم، وإرساء معالم الصناعة النحوية والصرفية، وضبط مفردات اللغة[1].

يقول الخطيب البغدادي: «فكلامه -عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه ويوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»[2].

ومن المعلوم -كما ذكرنا آنفا- أن للقراءات الصحيحة شروطًا ومعايير تجعلها مقبولة وقد اعتمدها النحاة واللغويون والبلاغيون وغيرهم، واستنبطوا منها الأصول التي بَنَوْا عليها علومهم، وما خالف شروط القراءة الصحيحة عَدُّوه شاذًا، وقد وضع كثير من هؤلاء الغويين أو النحويين شرطًا واحدًا لصحة الاستشهاد بالقراءة، وهو صحة نقلها عن القارئ الثقة حتىٰ لو كان فردًا، سواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد، وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة. بل إن ابن جني في كتابه المحتسب كان حريصًا علىٰ وضع القراءة الشاذة علىٰ قدم المساواة مع القراءة المتواترة، وذلك عندما عرّف كلا من القراءة الصحيحة والشاذة بقوله إن من القراءات: «ضربًا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غان عن تحديده، وضربًا تعدَّىٰ ذلك، فسمَّاه أهل زماننا شاذًا، أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدَّم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلىٰ قرائه، محفوف بالرواية من أمامه وورائه. ولعله

(1) د. محمد شعبان صلاح - مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتىٰ نهاية القرن الرابع الهجري - مصر - القاهرة - دار غريب للطباعة والتوزيع والنشر - ط1 1425هت/ 2005م - ص9/ 10/ 11.

(2) عبد القادر البغدادي - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - ج1- ص9.

أو كثيرًا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته[1] وترسو به قدم إعرابه ...»[2].

وإذا كان بعض العلماء يحظر التعبد أو الصلاة بغير المتواتر لأنه ليس بقرآن[3]، فهناك من العلماء من سمح بروايته، والاستشهاد به لأسباب أخرىٰ.

يقول القسطلاني في لطائف الإشارات: «إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن، ولا يوهم أحدًا بذلك بل لما فيها من الأحكام الشرعية أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها»[4].

فالقراءات المتواترة والشاذة حجة عند أهل العربية، وإن كانت الأُولىٰ أعلىٰ قدرًا، وبهذا تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس الأدبي واللغوي والبلاغي، وتقف علىٰ قدم المساواة مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب في صحة الاستشهاد بها، والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير، وفي إمكانية اتخاذها مرتكزًا لتحقيق التيسير.

---

(1) يريد أن فصاحته متفوقة.

(2) - ابن جني - المحتسب - تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي - مصر - القاهرة - مطابع الأهرام - ط1 - 1415هـ/ 1994م - ج1 - ص32.

(3) ينظر: ابن تيمية - مجموع الفتاوىٰ - ج3 - ص205.
وأبو عمر ابن عبد البر - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - تحقيق محمد الفلاح - ط1 1400هـ/ 1980م - ج8 - ص293.
وخليل بن إسحاق المالكي - مختصر العلامة خليل - ص29.
والقرطبي - الجامع لأحكام القرآن - ج1 - ص47 - 48.
وأبو زكريا يحيىٰ بن شرف النووي - شرح النووي علىٰ صحيح مسلم - ج5 - ص131.

(4) - شهاب الدين القسطلاني - لطائف الإشارات لفنون القراءات - ج1 - ص179.

المطلب الثاني

تعريف المعجم وذكر مناهجه

المسالة الأولىٰ: تعريف المعجم

- لغة:

العَجَمُ ضد العَرَبُ، والأعْجَم الذي لا يفصح، وامرأة عجماء بيّنة العُجمة والعجماء البهيمة؛ لأنها لا تتكلم[1]. وفي الحديث عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ**»[2].

أي: هدر لا شيء عليها إن أتلفت شيئًا بالنهار أو الليل دون تفريط من مالكها[3].

والعجماء: كل صلاة لا يجهر فيها بالقراءة، ولذلك سميت صلاتا الظهر والعصر بالعجماوين، ويقال للصبي ما دام لا يتكلم ولا يفصح: صبي أعجم.

قال امرؤ القيس:

صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمُهَا واسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَائلِ

والعُجمة معظم الرمل وأشده تراكمًا، سمي بذلك لتداخله واستبهام أمره علىٰ سالكه[4].

---

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ح: 1 - ص390.
محمّد بن محمّد الزَّبيدي - تاج العروس من جواهر القاموس - ج1 - ص7811.

(2) رواه مالك في الموطأ ومسلم والنسائي وأحمد بن حنبل. والعجماء بالمد هي كل الحيوان سوىٰ الآدمي وسميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم والجبار بضم الجيم وتخفيف الباء الهدر.
ينظر النووي - شرح النووي علىٰ صحيح مسلم - لبنان - بيروت - دار إحياء التراث العربي - ط3 - 1392هـ/ 1972م - ج11 - ص225. وابن عبد البر - التمهيد - ج7 - ص19.

(3) ينظر: ابن حجر - فتح الباري - ج19 - ص367 - والباجي - المنتقىٰ - ج4 - ص48.

(4) ينظر: أبو عثمان ابن جني - الخصائص - ج3 - ص75.

من ذلك كله يتضح لنا أن مادة (ع ج م) تدل على الإبهام والغموض وخلاف الإيضاح. ولكنا وجدنا اللغويين يقولون تعجيم الكتاب تنقيطه كي تستبين عجميته وتتضح، وعلى ذلك فمعنى قولنا أعجمت الكتاب أوضحته وبينته[1].

ومن هنا يظهر لنا التناقض بين المعجم بمعنى الإبهام الكامن في الاستعمالات الأولى، وبين المعجم بمعنى الإيضاح في قولنا أعجمت الكتاب. فما السّر في مجيء الاستعمال الأخير بمعنى مخالف للمعنى الذي تدور حوله مادة *عجم*؟

أجاب عن هذا السؤال أبو عثمان ابن جني فقال: «إن قولهم أعجمت على وزن أفعلت، والهمزة فيه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو أكرمت زيدًا أي أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه أي أثبت له الإحسان، فقد تأتي الهمزة أيضًا يراد بها السلب والنفي، مثل أشكيت زيدًا، أي زلت له عما يشكوه»[2].

من ذلك نستنتج أن مادة *عجم* تدل على الإبهام والإخفاء، إلا أن كلمة معجم مشتقة من الفعل «أعجم» المزيد بالهمزة، فأصبح معنى «أعجم» أزال العُجْمة والإبهام. ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: 15] أي: أكاد أظهرها[3].

وعلى هذا الأساس يكون قولنا أعجمت الكتاب معناه أزلت منه استعجامه، كما كان ﴿أُخْفِيهَا﴾ أزيل عنها خفاءها. ونظيره أيضًا أشكلت الكتاب إذا أزلت عنه إشكاله[4].

(1) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي - معجم العين - ج1 ص237 - 238 وابن منظور - لسان العرب - ج12 - ص385.

(2) أبو عثمان ابن جني - سر صناعة الإعراب - ج1 - ص37.

(3) ينظر: أبو محمود الزمخشري - الكشاف - ج3 - ص58.

(4) أبو عثمان ابن جني - سر صناعة الإعراب - ج1 - ص39/ 40.

اصطلاحًا:

المعجم اصطلاحا كتاب يضم كلمات لغة ما، كلها أو جلها، مرتبة ترتيبًا خاصًا مشروحة بما يزيل خفاءها وإبهامها، ومضبوطة ضبطًا يبين حركاتها وحروفها مقرونة بما يوضح صيغها، واشتقاقاتها، وكيفية نطقها.

أو هو كتاب يضم ألفاظ اللغة العربية مرتبة علىٰ نمط معين، مشروحة شرحًا يزيل إبهامها، ومضافًا إليها ما يناسبها من المعلومات التي تفيد الباحث، وتعين الدارس علىٰ الوصول إلىٰ مراده، أو هو كتاب يضم بين دفتيه أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها، وتفسير معانيها، علىٰ أن تكون المواد مرتبة ترتيبًا خاصا، إما علىٰ حروف الهجاء أو الموضوع، والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبيّن مواضع استعمالها[1].

بعدما عرفنا معنىٰ المعجم في اللغة والاصطلاح، أشير هنا إلي أن هناك مصطلحًا آخر اشتهر بين الناس وهو القاموس، ويعنون به المعجم سواء أكان خاصًا باللغة العربية، أم بأي لغة أجنبية، أم كان مزدوج اللغة.

وكلمة القاموس هذه صارت مرادفة لمصطلح المعجم بسبب تسمية مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي معجمه بـ: القاموس المحيط، وكأنه رحمه الله أراد أن يصف معجمه بالغزارة لما اشتمل عليه من مادة علمية، اعتبرها هو رصينة، يتضح لنا ذلك من قوله في مقدمته: «... وضمنته خلاصة ما في العباب والمحكم، وأضفت إليه زيادات منَّ الله تعالىٰ بها وأنعم، ورز فنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة ... وأسميته القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم»[2].

وعلىٰ ذلك فإنه يمكن القول بأن القاموس المحيط الذي عنون به الفيروز آبادي معجمه، وصفٌ لهذا المعجم بأنه بحر واسع أو عميق، كما نسمي بعض كتبنا الشامل، أو الكامل، أو الوافي أو نحو ذلك.

(1) أحمد عبد الغفور عطار - مقدمة الصحاح - ص38.

(2) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - القاموس المحيط - ج1 - ص3.

المسألة الثانية: مناهج المعاجم:

لقد تشعبت للغويين مناهجُهم في إيراد أبواب المعجم؛ فمنهم من اختار جمع المواد حسب الألفاظ مرتبا إياها ترتيبه الخاص، ومنهم من رأىٰ جمع المواد حسب الموضوعات مبوبا لها حسب المعاني، وقد اختلفت طرق الترتيب لدىٰ الطائفتين؛ فذهبت الطائفة الأولىٰ إلىٰ ترتيب الألفاظ علىٰ مخارج الحروف[1]، أو علىٰ الحروف الهجائية ناظرة إلىٰ الحرف الأول للفظة[2] أو الحرف الأخير لها وتجعله بابا والحرف الأول فصلاً[3]، وذهبت الطائفة الثانية إلىٰ إيراد الألفاظ الخاصة بالموضوع المعقود له الباب[4]، والاستشهاد بكل منها أو لبعضها أو إلىٰ إيراد النصوص الشعرية الخاصة بالباب واستخراج الألفاظ وشرحها. فيمكن أن نستنتج أن العلماء في المعجم سلكوا منهجين:

المنهج الأول: جمع مفردات اللغة وتصنيفها بالنظر إلىٰ معانيها فيجمعون الكلمات التي تتعلّق بموضوع واحد في موضعٍ واحد؛ بحيث تكون تلك الكلمات المرتبطة بتلك العلاقة اللغوية مجموعةً في رسالة واحدة، وتُسمّىٰ هذه المؤلفات التي تشتمل علىٰ هذه المفردات معاجم المعاني أو معاجم الموضوعات.

المنهج الثاني: جمع مفردات اللغة وتصنيفها بالنظر إلىٰ ألفاظها، فتُرتّب الألفاظ اللغوية علىٰ ترتيبٍ معيّنٍ ينظر إلىٰ الحروف التي تتكوّن منها، سواءً كان الترتيب مبنيًّا علىٰ الحرف الأول فالثاني، أم علىٰ الحرف الأخير فالأول، أم علىٰ أقصىٰ حروف الكلمة مخرجًا ثمّ الذي يليه.

والمعجم الذي بين أيدينا ينتمي إلىٰ المنهج الثاني أي مدرسة التقلبات الصوتية؛ فصاحبنا الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ اعتمد المنهج الصوتي وسار في علىٰ طريقة التقلبات أي تقليب الحروف المكونة للباب.

---

(1) من ذلك معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.

(2) كمعجم المقاييس لابن فارس.

(3) كالصحاح للجوهري.

(4) كمعجم النخل والنخيل للأصمعي.

المطلب الثالث

أهمية المعاجم

كان الهدف العام من تأليف المعاجم العربية خاصة وكتب اللغة عموما هو حراسةُ القرآن الكريم من أن يقتحمه لحن في النطق أو خطأ في الفهم، وحمايةُ اللغة العربية من أن يقتحم حرمها دخيل لا ترضىٰ عنه العربية، وصيانةُ هذه الثروة اللغوية والأدبية من الضياع بموت العلماء ومن يحتج بلغتهم، فاحتيج إلىٰ حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية اضمحلالها وما ينشأ عن ذلك من الجهل بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

يقول الأزهري في هذا الصدد: «فعلينا أن نجتهدَ في تعلُّم ما يُتوصَّل بتعلمه إلىٰ معرفة ضروب خطاب الكتاب ثم السُّنن المبيِّنة لجمل التنزيل الموضّحة للتأويل لتنتفيَ عنا الشبهة الداخلة علىٰ كثير من رؤساء أهل الزَّيْغ والإلحاد ثم علىٰ رءوس ذوي الأهواء والبِدَع الذين تأوَّلوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا وتكلَّموا في كتاب الله جلّ وعزّ بلكنتهم العجميّةِ دونَ معرفة ثاقبة فضلُّوا وأضلُّوا»[1].

لذلك شمر كثير من العلماء والمفسرين واللغويين ومن بينهم أئمة اللسان وأصحاب المعاجم لذلك، وكتبوا فيه الدواوين وألفوا فيه الكتب، وقامت كل طائفة بفن من فنونه؛ فاعتنىٰ قوم بضبط لغاته وتحرير كلماته ومعرفة مخارج حروفه وعددها وعدد كلماته وآياته وسوره وأحزابه وأنصافه وأرباعه وعدد سجداته وغير ذلك من حصر الكلمات المتشابهة والآيات المتماثلة من غير تعرض لمعانيه ولا تدبر لما أودع فيه، فسموا القرّاء، واعتنىٰ النحاة بالمعرّب منه والمبني من الأسماء والأفعال والحروف العاملة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص4.

وضروب الأفعال واللازم والمتعدي ورسوم خط الكلمات وجميع ما يتعلق به ...[1].

ولعل ابن منظور صاحب المعجم المشهور، لسان العرب، كان موفّقا عندما ذكر أهمية معجمه بقوله في مقدمته: «وليس لي في هذا الكتاب فضيلةٌ أمتُّ بها، ولا وسيلة أتمسَّكُ بسببها، سوىٰ أني جمعت فيه ما تفرَّق في تلك الكتب من العلوم ...» ويوضِّح غرضه من هذا العمل اللغوي الضخم فيقول: «فإنِّي لم أقصد سوىٰ حفظ أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها، إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنَّة النبوية ...» إلىٰ أن يقول: «وذلك لما رأيتهُ في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتَّىٰ لقد أصبح اللحنُ في الكلام يُعَدُّ لحنًا مردودًا وصار النطق بالعربية من المعايب معدودًا، وتنافس الناس في تصانيف الترجُمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية»[2].

يظهر من هذا التعريف أن ابن منظور جعل الهدف من تأليفه المعجم هو حفظ أصول اللغة العربية وحمايتها من اللحن.

ويمكن أن نستنتج أهمية المعاجم وفوائدها كما يلي:

* معرفة الضبط الصحيح للكلمة بحركاتها وتصريفاتها.

* الكشف عن معاني المفردات الغريبة والغامضة.

* معرفة أصل اللفظ، واشتقاقاته.

* التعرف علىٰ جميع دلالات اللفظ الواحد أو الألفاظ التي لها أكثر من دلالة فيجعلنا نتعرف علىٰ بعض الظواهر اللغوية، مثل: الاشتراك اللفظي والأضداد.

* معرفة الألفاظ الفصيحة، وتمييزها عن الألفاظ العامية.

* معرفة تاريخ اللفظ وتطور دلالاته، واستعمالاته.

---

(1) جلال الدين السيوطي - الإتقان غي علوم القرآن - ص727.

(2) ابن منظور - لسان العرب - ج1 - ص12 - 13.

* معرفة الألفاظ والكلمات القديمة التي هجرها الاستعمال.

* معرفة معنىٰ الكلمة وهي مفردة، ومعناها في السياق مع مثيلاتها من الكلمات.

* معرفة بعض الشواهد اللغوية، والنحوية، والصرفية، والبلاغية وكذلك الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية وأصحابها.

* عل اللغة قادرة علىٰ مواكبة العلوم والفنون، وذلك بإطلاق أسماء علىٰ المخترعات الجديدة من مخزون اللغة اللفظي؛ مثل: كلمة حاسوب وكلمة مذياع، وكلمة هاتف، وطابعة وغيرها من الألفاظ الجديدة.

* المحافظة علىٰ سلامة اللغة وحمايتها من الاندثار.

وتجدر الإشارة إلىٰ أن النشاط المعجميّ اتّسع بمختلف أشكاله في اللغة العربية في عصرنا الحاضر؛ فاتّسع علىٰ مستوىٰ فردي، بجهود علماء ولغويِّين ومتخصّصين أمثال المنجد والمعجم والقاموس، وعلىٰ مستوىٰ المؤسسات في الأقطار العربية، مثل مجامع اللغة العربية، ومراكز البحوث، والهيئات العلمية، والجامعات، وعلىٰ مستوىٰ قومي، مثل المنظمات العربية المتخصّصة، والاتحادات المهنية العربية.

وكل هذه المعاجم والهيئات والمؤسسات العلمية هدفها خدمة القرّاء وأعني بهم الطلاب والكتّاب والأساتذة والمحامين والصحفيين والخطباء والوعاظ وأمثالهم، وبعبارة أخرىٰ أولئك الذين يستخدمون اللغة في الكلام والكتابة، ويَمُدُّهم بمعلومات لغوية عن الكلمات والتعبيرات وعن معانيها واستعمالاتها ومجالاتها، وكذا التفريق بين صحيحها وخطئها وأفصحها ...

كما أن الحاجة ماسة إلىٰ استخدام المعجم في كل مراحل الدراسة فالتلميذ الصغير تقابله كلمات صعبة كثيرة يقف أمامها حائرا، والمدرسُ كثيرا ما تصادفه كلمات غريبة تحتاج إلي البحث والكشف عن مدلولاتها المختلفة، وإن تحديد مفهوم الكلمة يساعد علي وضوح الفكرة المتضمنة في العبارة، ويؤدي ذلك إلىٰ الفهم العلمي السليم الذي يدفع بالمعرفة خطوات إلي الأمام.

المطلب الرابع

أهمية القراءات القرآنية في المعاجم

لقد وصل إلينا القرآن الكريم بعيدًا عن أيّ زيغ أو تحريف، ومن هذا المنظور كان لزامًا علىٰ علماء اللغة والمعاجم والنّحو الحفاظ عليه من أيّ لحنٍ قد يأتيه من أولئك الذين اعتنقوا الإسلام من غير العرب، أو ممَّن كان لاحتكاكهم بالشّعوب الأخرىٰ أثر في لغتهم، فأصاب لسانهم لكنةٌ أبعدتهم عن الفصاحة.

ويجب ألاَّ ننسىٰ أنَّ القرآن الكريم أحد السبل الرئيسية للبحث في لغة العرب نثرها وشعرها؛ لتكون معينة علىٰ فهمه وتفسيره، وهو مع الوجوه المتعددة للقراءات وسيلة الاحتجاج التي يعتمدها النّحاة واللغويون في ضبط اللغة وتقعيدها، حيث إنّ الكثير من القرَّاء أسّسوا قواعد اللغة العربية علىٰ ما جاء في القرآن، ولا عجب في ذلك فجلهمّ من النحاة؛ «فمن البصريين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسىٰ ابن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكسائي، ويحيي بن زياد الفرّاء»[1].

أضف إلىٰ ذلك أن هناك صلةً قويّة بين القراءات القرآنية بأوجهها المتعدّدة، وبين الدراسات المعجمية واللغوية، النحوية منها والصرفية والبلاغية، حيث إنّ اللغة هي السبيل القويمة إلىٰ فهم كتاب الله تعالىٰ، ومعرفة دقائقه وخوافيه التي لا يَعْقِلُهَا إلاّ العلماء الذين اتجهوا إلىٰ المحافظة علىٰ لغة القرآن الكريم بقراءاته المختلفة وما لهما من تراث؛ فشرعوا في وضع العلوم اللغوية والأدبية خدمة لهما، فكان علم النحو، وعلم الصرف وعلوم اللغة الأخرىٰ، لتقويم اللسان وضبط اللغة وما يَعْرِض لها من أخطاء، ولا سيما أن العربية جعلت تحتك بلغة الأعاجم بعد

(1) د. مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - ط3 - 1986م - ص382.

الفتح، وأخذ يتسرب إلىٰ بعض الناطقين بها شيء من عوارض اللحن، فجمعوا مفرداتها وتعبيراتها من ألسنة البدو، وجمعوا الشعر من رُواته، وأنشأوا علومَ النحو والصرف والبلاغة والعروض ومصطلح الحديث والقراءات والتفسير[1].

فاهتمام العلماء بوضع العلوم جعلهم يهتمون بجمع اللغة لاستنباط القواعد منها، وجمع اللغة دعا إلىٰ جمع القرآن الكريم بقراءاته القرآنية المختلفة والحديث الشريف وكلام العرب المستشهد بهم ليتاح لعالم اللغة والأدب أن يستند في قواعده علىٰ شاهد ثابت موثّق.

وإذا كان المحققون من الفقهاء والقراء والأصوليين ينظرون إلىٰ القراءات القرآنية باعتبارها وسيلة تعبُّد، وطريق تقرُّب إلىٰ الله تعالىٰ، وشرطًا من شروط صحة الصلاة، ومصدرًا للتشريع والتحريم والتحليل، فإن أصاحب المعاجم واللغويين نظروا إليها نظرة مغايرة؛ لأن هدفهم مختلف، وغايتهم من قبول القراءة ليست العبادة أو الصلاة بها، إنما هي مجرد إثبات حكم لغوي أو بلاغي، ولذا فقد وضعوا شرطًا واحدًا -كما ذكرنا سابقا- لصحة الاستدلال اللغوي بالقراءة، وهو صحة نقلها عن القارئ الثقة حتىٰ ولو كان فردا، سواء رويت القراءة بطريق التواتر، أو الآحاد، وسواء كانت سبعية، أو عشرية، أو أكثر من ذلك[2].

والقراءة من زاوية الاستشهاد اللغوي تقعد نصا عربيّا رواه أو قرأ به مَن يوثق في عربيته، ولهذا فهي -حتىٰ علىٰ فرض اختلاف العلماء في صحة التعبد والصلاة بها- تحقق الشرط اللغوي، وهو النقل عن العربي الثقة، حتىٰ ولو كان فردًا.

كما أن إن جوهر الاختلاف بين العلماء يتمثل في اختلاف موقفهم في الاستشهاد بالصيغ والتراكيب والصرف والنحو، فأما المعجم فكان يعتمد

(1) ينظر الجاحظ - البيان والتبيين - ج1 - ص99.
وجلال الدين السيوطي - تحقيق: محمد علي منصور - المزهر في علوم اللغة والأدب - دار الكتب العلمية - لبنان - ط1 - 1418هـ/ 1998م - ج2 - ص341.

(2) ينظر: ابن جني - المحتسب - ج1 - ص32.

علىٰ المعنىٰ، وهو غير موضع للنزاع عند العلماء، لأن ما يتعلق بالشواهد في المعاني والبيان والبديع يُسْتَشْهَدُ عليها حتىٰ بغير الموثوق بفصاحتهم، سواء أكانوا في عصر الاحتجاج أم في غيره، يقول صاحب خزانة الأدب: «علوم الأدب ستة: اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأُوَلُ لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يُستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنها راجعة إلىٰ المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم؛ إذ هو أمر راجع إلىٰ العقل»[1].

ويقول ابن جُني في الخصائص في معرضه عن الاستشهاد بشعر المتنبي: «... فإنَّ المعاني يتناهبها المولَّدون كما يتناهبها المتقدمون»[2].

ويقول أيضًا في المحتسب «فإن المعاني لا يرفعها تقدُّمٌ، ولا يُزْري بها تأخُّرٌ. فأما الألفاظ فلعمري أني هذا الموضع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلىٰ مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولَّد الآخر أشبه»[3].

فإذا أُخذت المعاني من شعر المولدين والمحدثين وغيرهم، كما مرّ بنا، فمن باب أولىٰ أخذ القراءات التي تواترت عن رجال، لا يقدح في فصاحتهم ولا علمهم، إلىٰ رسول الله ﷺ، ثم إلىٰ جبريل عليه السلام ثم إلىٰ رب العزة والجلال.

وإذا اعتبرنا أن هذه القراءات القرآنية بمثابة لهجات عربية نزل القرآن بها علىٰ سبيل التيسير علىٰ الأمة علىٰ وجه من وجوه معنىٰ الأحرف السبعة، فإن هذه اللهجات لا يقدح في فصاحتها ولا تبعد من حيز الاستدلال والاستشهاد.

---

(1) عبد القادر البغدادي - خزانة الأدب ج1 - ص29.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني - الخصائص - ج1 - ص24.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ج1 - ص231.
وينظر: جلال الدين السيوطي - المزهر في اللغة - ص29.

يقول ابنُ جني في الخصائص: «اللغاتُ علىٰ اختلافها كلُّها حجة، ألا ترىٰ أن لغةَ الحجاز في إعمال ما، ولغةَ تميم في تَرْكِه، كلٌّ منهما يَقْبلهُ القياس، فليس لك أن تردّ إحدىٰ اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرىٰ، لكن غايةُ مَا لَك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما فتقوِّيها علىٰ أختها، وتعتقد أن أقوىٰ القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ نسبًا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرىٰ فلا. ألا ترىٰ إلىٰ قوله ﷺ نزل القرآنُ بسبع لغاتٍ كلُّها شافٍ كافٍ، هذا إذا كانت اللغتان في القياس سواء، أو متقاربتين، فإن قلّت إحداهما جدًّا، وكثرت الأخرىٰ جدًا أخذتَ بأوسعها رواية وأقواهما قياسًا ... فالواجبُ في مثل ذلك استعمالُ ما هو أقوىٰ وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مُخْطِئًا لكلام العرب، فإن الناطق علىٰ قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ولا منكَر عليه»[1].

فإذا كان ردّ لغة علىٰ حساب لغة أخرىٰ غير ممكن في الاستدلال -إلا التفضيل- فالقراءات القرآنية لها المزية في عدم ردّ بعضها لمكانتها وقدسيتها.

ومن هذا يتضح لنا جليا أن وجود القراءات القرآنية في المعاجم كان القصد منه الاستدلال بها من كل النواحي اللغوية والمعنوية والبلاغية كإثبات وجود اللفظ في اللغة، أو ضبط نطقه، أو ذكر معناه، وغيرها. علىٰ ما سنبينه في ما يلي:

أولاً: الناحية اللغوية:

لقد أورد علماء المعاجم القراءات القرآنية للاستشهاد بها من الناحية اللغوية أي للتدليل علىٰ صحة المعلومة اللغوية المقدمة في متن المعجم؛ فإذا وردت أي لفظة في قراءة من القراءات فاحكم علىٰ صحتها، وصحة معناها، علىٰ النحو الذي سأبينه في هذه الأمثلة:

(1) أبو الفتح عثمان بن جني - الخصائص - ج1 - ص24.

* التدليل علىٰ صحة المفردة المذكورة في المعجم؛ كجواز توالي ساكنين في كلمة واحدة، وذلك نحو قراءة نافع لقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 162] بتسكين الياء الثانية من محياي[1].

* الاستدلال علىٰ جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف فإن ذلك وإن كان سمجا في الشعر أيضا إلا أنه يتسامح فيه للضرورة الشعرية، والقراءة الدالة علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ﴾ [الأنعام: 137] برفع قتلُ علىٰ أنه نائب فاعل، ونصب أولادهم علىٰ المفعولية، وجر شركائِهم بالإضافة إلىٰ قتل وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، وهذه قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة[2].

* وقد عارض بعض النحاة هذه القراءة، وبعض المفسرين أمثال الزمخشري الذي رد هذه القراءة حيث قال في الكشاف، متابعًا النحاة: «وأما قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء علىٰ إضافة القتل إلىٰ الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله -أي ابن عامر- علىٰ ذلك أن رأىٰ في بعض المصاحف شركائهم مكتوبًا بالياء، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء، لكان الأولاد شركاءهم في أموالهم ولوجد في ذلك مندوحة عن هذا الانكباب[3].

---

(1) أبو علي الحسن الفارسي - الحجة في القراء السبعة - تحقيق: بدر الدين قهواجي وبشير حويجاتي - دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا - ط1 1407هـ/ 1987م - ج3 - ص440.

وينظر: أبو الفتح عثمان بن جني - الخصائص - ص27.

(2) أبو علي الحسن الفارسي - الحجة في القراء السبعة ج3 - ص410.

(3) الزمخشري - الكشاف ج2 - ص54.

ثانيًا: الناحية المعنوية:

كثيرًا ما كان اختلاف وجوه القراءة يؤدّي إلىٰ اختلاف وجهات النظر في معاني اللفظ القرآني، وفق الوجه المختار، فمن القراء من وافق اختياره معنىٰ اللفظ وأبقىٰ عليه، ومنهم من خالف اختياره معنىٰ اللفظ ووجه إلىٰ معنىٰ آخر غير الأول، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة منها:

* اختلاف القرّاء في قراءة قوله تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: 106] فقرأتْهُ عامة قرّاء الأمصار فَرَقْنَاه بتخفيف الراء بمعنىٰ أحكمناه وفصّلناه وبيّناه. وذكر عن ابن عباس أنّه كان يقرؤه بتشديد الراء ﴿فَرَّقْنَٰهُ﴾، بمعنىٰ نزّلناه شيئًا بعد شيء، آية بعد آية.

* قال الطبري: «وأولىٰ القراءتين بالصواب عندنا القراءة الأولىٰ، لأنها القراءة التي عليه الحُجة مجمعة، ولا يجوز خلافها فيما كانت عليه مجمعة من أمر الدين والقرآن»[1].

* اختلاف القراء في قراءة قوله تعالىٰ: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [الكهف: 96] فمن قرأه بالمدّ آتوني جعله من الإعطاء، ومَنْ قرأه أُتوني جعله من المجيء والوجه أن يكون ها هنا من الإعطاء لأنه لو أراد المجيء، لأتىٰ معه بالباء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: 93].

* إن اختلاف القراء في قراءة هذه الحروف وأشباهها، دفع أصحاب المعاجم إلىٰ التماس معاني المفردات لدعم الوجه المختار، وتوجيهه، وتوضيحه، ممّا أدىٰ بهم إلىٰ أن يُسْهِموا في شرحِ مفرداتِ عدد غيرِ قليلٍ من مفردات القرآن.

من هنا يمكن القول أن القراءات القرآنية قد أدلت بحظ وافر في مجال التأليف المعجمي واللغوي وفي الغرض الرئيسي للمعاجم لما لها من أهمية في كثرة الألفاظ والعبارات وتنوع المعاني والدلالات.

(1) الطبري - جامع البيان في تفسير القرآن - ج 15 - ص178.

المطلب الخامس

أهمية القراءات القرآنية الواردة في كتاب الأزهري

بعد تتبعنا للقراءات القرآنية الموجودة في متن معجم تهذيب اللغة للأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ ظهر لنا بجلاء ووضوح المكانة العلمية للكتاب من ناحية، والعصر الزاهر الذي عاش فيه المؤلف من ناحية أخرىٰ، وكان هذا الزمن غنيا بكتب القراءات وتوجيهاتها وأصحابها، فلم تكن، القراءات في هذا الزمن، مضطربة وقليلة بالنحو الذي عُرِف وشاع فيما قبل، فلم يكن بعيدا عن زمن ابن مجاهد صاحب السبعة في القراءات في القرن الرابع الهجري، ومن علماء القراءات الذين سبقوه أو المعاصرين له الذين عاش معهم وأخذ عنهم أمثال: أبو عمرو بن العلاء، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحيي بن زياد الفراء، وقد ذكرهم الأزهري في مقدمة كتابه[1].

والذي يبدو من تصفح المعاجم اللفظيّة القديمة هو أنّ أصحابها لم يكن بينهم خلاف في الاحتجاج بالقرآن ولا بقراءاته المتعددة ومن هنا رأينا المعاجم اللفظيّة تحفل بهذين المصدرين، ويعدّ تهذيب اللغة من أبرز معاجم الألفاظ في هذا الجانب، فقد اعتنىٰ بالشواهد القرآنية، والقراءات القرآنية عناية فائقة؛ ولا غرابة في ذلك فقد ربط الأزهريّ خاصّة وعلماء المعاجم واللغة عامّة بين فهم اللغة ومعرفة الكتاب العظيم والسنة الشريفة، يقول الأزهريّ: «نزل القرآن الكريم والمخاطبون به عرب أولو بيان فاضل وفهم بارع أنزله جل ذكره بلسانهم وصيغة كلامهم الذي نشأوا عليه وجبلوا علىٰ النطق به فتدربوا به يعرفون وجوه خطابه ويفهمون فنون نظامه ولا يحتاجون إلىٰ تعلم مشكله وغريب ألفاظه حاجة المولدين

(1) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص18.

الناشئين فيمن لا يعلم لسان العرب حتىٰ يعلّمه ولا يفهم ضروبه وأمثاله، وطرقه وأساليبه يفهمها»[1].

ومما يبرز قيمة القراءات القرآنية في معجم الأزهري بعض الأمور أجملها في ما يلي:

* الكم الهائل من القراءات القرآنية التي تكاد توجد في كل باب من أبواب كتابه، فلا تجد في فصل من فصوله إلا واستشهد بوجه من وجوه القراءات أو شرح قراءة أو بيّن قاعدة نحوية أو صرفية .

* اعتماده علىٰ أصحاب القراءات المشهورين الذين كان لهم قدم راسخة في مجال القراءات وتوجيهها من كل النواحي.

* بعض العبارات المبثوثة في المعجم الدالة علىٰ أهمية القراءات القرآنية عند أبي منصور الزهري؛ ففي مادة *عثا* عند قوله تعالىٰ: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: 60].

* يقول الأزهري: «القرّاء كلهم قرءوه، ولا تَعثوا بفتح التاء مِن عَثِيَ يَعْثىٰ عُثُوّا ... وفيه لغتان أخريان لم يُقرأ بواحدة منهما عثا يعثو مثل سما يسمو، ولو جازت القراءة بهذه اللغة لقرئ ولا تَعْثُوا، بالضم، ولكن القراءة سنَّة، ولا يقرأ إلاّ بما قرأ به القراء ...»[2].

ويقول في مادة *صدق* عند قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ﴾ [النساء: 4]. «يجوز صُدَقاتِهِنَّ بضم الصاد وفتح الدال ويجوز صُدُقاتهنَّ، ولا يقرأ من هذه اللغات إلا بما قرئ به لأن القراءة سُنَّةٌ»[3].

فالأزهري في هذين المثالين يذكر لغات لفظتي عثا وصدقاتهن من حيث

(1) المصدر نفسه - ج1 - ص3/ 4.
(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 ص150.
(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج8 ص356.

لغات العرب ويبيّن ما جاءت به القراءة القرآنية ويركز على سنيّة القراءة ولا يُجوِّز في القرآن القراءةَ بغير ما قرأ به القرآن.

وإذا وافقت لغة العرب وجوه القراءة أشار إليها وبيّن عدم الفرق بينهما، من ذلك في لفظة كره؛ حيث ذكر فيها وجهين، بفتح الكاف وبضمها، وقال: «ولا أعلم ما بين الأحرف التي ضمها هؤلاء وبين التي فتحوها فرقا في العربية ولا في سنة تتبع»[1].

(1) المصدر نفسه - ج6 ص13.

المبحث الثاني

منهج الأزهري في الاستشهاد بالآيات القرآنية والقراءات

قد أكثر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من الاستشهاد بالآيات وبالقراءات القرآنية، وسنعرض في هذا المبحث، بحول الله، منهجه في الاستشهاد بذلك ومستشهدين في الوقت نفسه ببعض ما جاء في صفحات كتابه. ويمكن تقسيم هذا المنهج إلىٰ ثلاث أقسام:

1- قسم عام اعتمد فيه منهجَ ذكرِ القراءات وغيرها بصفة عامة.

2- وقسم يتمثل في طريقة إسناده القراءة إلىٰ أصاحبها وعزوها إلىٰ قارئها.

3- وقسم يكمن في كيفية الاستشهاد بالآيات القرآنية وبالقراءات وإيراد معانيها وذكر دلالاتها.

ودونك التفصيل:

المطلب الأول

المنهج العام في عرض القراءات

لقد اعتمد الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ منهجا عاما سار علىٰ نهجه في ما أورد من قراءات قرآنية وغيرها، سأجمله في النقط التالية:

أ- أنه يذكر كل قراءة في مكانها علىٰ حسب أبواب معجمه وهو الغالب، وقد يجمع ما في الكلمة من وجوه في الموضع الذي وردت فيه من القرآن الكريم، ويذكر الآيات القرآنية جميعها إذا وجدت فيها ألفاظا متشابهة، والأمثلة في هذا كثيرة، بل تكاد تكون الغالبة في كل استشهاداته، فنجده مثلا في مادة *عجب* يورد آيتين من القرآن الكريم حوتا كلمة من هذا الباب، باب (ع ج ب).

وهما قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: 12]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [سورة ص: 5].

فذكر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الآيتين الكريمتين في باب واحد، مع ذكره القراءات المختلفة فيهما[1]. وربما ذكر ثلاث آيات أو أكثر علىٰ حسب ورود القراءات المختلف فيها والموجودة في الباب.

ب- وقد يعيد الآية الكريمة أكثر من مرة إذا وجدت فيها عدة قراءات لبعض كلماتها، فقد أعاد الآية الكريم: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: 2] مرتين، في باب *سكر* وفي باب *رأىٰ* حيث بيّن اختلاف القراءات القرآنية في كل من كلمة (ترىٰ) و(سكارىٰ)؛ أما الأولىٰ فذكر أنها قرأت بضم التاء وفتحها[2]، وأما الثانية فأورد

(1) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص186.

(2) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج15 - ص325.

أنها قرأت (سَكْرَىٰ) بفتح السين وتسكين الكاف مع حذف الألف، و(سُكَارَىٰ) بضم ففتح[1].

ج- من منهجه كذلك أنه يبين إجماع القراء علىٰ قراءة ما، ثم يبين ما يتوجب عليها من معان ودلالات، وبيان ذلك:

قوله في مادة *عثا*: «القراء كلهم قرءوه ولا تَعثوا بفتح التاء من عَثِيَ يَعْثَىٰ عُثُوّا وهو أشدّ الفساد»[2] وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: 60] وكذا عند قوله تعالىٰ: ﴿وَذَلَّلۡنَٰهَا لَهُمۡ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ﴾ [يس: 72] حيث قال الأزهري: «اجتمع القرّاء علىٰ فتح الراء لأن المعنىٰ فمنها يركبون[3]».

فالأزهري في هذين المثالين بيّن أن القراءة مجمع عليها عند كل القراء. فتكون عند ذلك القراءةُ صحيحةً أو متواترة أو سباعية.

د- ومن منهجه كذلك في هذا الباب أنه يبيّن إجماع القرّاء في كلمة ما ويستثني بعضهم؛ كما فعل في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ [الصافات: 54]. فذكر أن: «القرّاء كلهم علىٰ هذه القراءة، إلا ما رواه حسين الجعْفي عن أبي عمرو أنه قرأ هل أنتم مُطْلِعونِ -ساكنة الطاء مكسورة النون»[4]، وكذا قوله: «والقُرَّاء كلهم قرءوا: أيَّها، ويأَيها الناسُ، وأيها المؤمِنون، إلا ابن عامر فإنه يقول: أيُّهُ المؤمِنون»[5] بضم الهاء.

هـ- لا عجب أن لا نجد ما هو دارج عند علماء القراءات من لفظ السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر أو الأخوان، أو الشيخان، أو الابنان، وغير ذلك، لأن أبا منصور وُجد قبل أن تستقر هذه الألفاظ عند علماء القراءات.

(1) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج10 - ص57.
(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص150.
(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج10 - ص219.
(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص169.
(5) المصدر نفسه - ج6 - ص496.

و- جمع الأزهري رحمه الله في هذا الكتاب مادة وفيرة من أقوال وآراء علماء اللغة والتفسير والفقه قبله في تعليل بعض القراءات القرآنية، مع الموازنة بينها عند الاختلاف.

ومما يحمد له في هذا المجال أنه إذا نقل رأيا في تفسير الشاهد أرجعه لصاحبه أمانة للعلم وردا لأصحاب الفضل فضلهم. كما أنه نقل القراءات علىٰ كثير من العلماء، وتنوعت مصادر أخذه لها، فلم يكتفي في عرضه للقراءات وتوجيهها بكتب القراءات المعنية بجمعها وإنما تعدّاها إلىٰ كتب اللغة والتفسير. ومن أولائك العلماء:

- الفراء: وهو أكثر العلماء ذكرا في معجم الأزهري، بل يكاد يذكره في كل استشهاداته إما في القراءات القرآنية أو في توجيهها؛

أما في أخذه القراءات عنه فقول المصنف: «وقال الفراء في قول الله جل وعز: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا﴾ [**التحريم**: **8**] قرأها أهل المدينة بفتح النون، وذكر عن عاصم (نُصوحًا) بضم النون»[1].

فالملاحظ في هذا المثال أن الأزهري رحمه الله أخذ القراءة عن الفراء وهي فتح النون في نصوحا وهي قراءة أهل المدينة، وضمها وهي قراءة عاصم.

وأما في توجيه بعض القراءات نجد أن المصنف عندما ذكر قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [**الانفطار**: **7**] في مادة ﴿عدل﴾ وجّه القراءات الواردة فيها بقوله: «قال الفراء: من خفف فوجهه -والله أعلم- فصرفك إلىٰ أيّ صورة شاء إما حسن وإما قبيح وإما طويل وإما قصير. ومن قرأ: فعدّلك فشدد -وهو أعجب الوجهين إلىٰ الفراء وأجودهما في العربية- ومعناه جعلك مُعْتَدِلاً مُعْدَّلَ الخَلْق»[2].

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج4 - ص250.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص212.

فاعتمد في توجيه هذه القراءة علىٰ الفراء كما لاحظنا.

- أبو جعفر النحاس، الكسائي، ثعلب، أبو الحسن الأخفش، قطرب، أبو جعفر الزجاج، والمبرد ... وغيره، فكان يورد الأزهري أقوال هؤلاء العلماء في ذكره القراءات وتوجيهاتها وشرحها. والأمثلة كثيرة مبثوثة في كل معجمه. وهذا شيء طيب يحسب للمصنف إذ أنه بذلك أعطىٰ كتابه صبغة علمية موثقة بالأدلة.

ز- لا يكتفي رَحِمَهُ اللَّهُ بنقل القراءات، ولكنه بناقش ما كان قابلاً للنقاش، كأن يختلف الصحابة أو التابعين في قراءة من القراءات، فينقل اختلافهم، ويرجّح ما يراه صحيحًا بالأدلة، ويَكْثُرُ هذا في كل معجمه. وقد يختار قراءة علىٰ قراءة؛ لكونها أسلم أو أصح أو أجود إعرابًا، ومثال ذلك:

في مادة * نخر* عند قوله تعالىٰ: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: 11]، قال المصنف: «وقرئ نخرة ... وناخرة أجود الوجهين»[1].

في مادة *جمل* عند قوله تعالىٰ: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: 33]، قال الأزهري: «وروىٰ عن عمر بن الخطاب أنه قرأ: (جِمالات). وهو أحب إليَّ.

ففي هذبن المثالين فاضل الأزهري بين القراءتين وجعل أحداهما أفضل من الأخرىٰ، إلا أن هذا التفاضل لم يكن علىٰ هوىٰ متبع أو عن عدم دراية منه رَحِمَهُ اللَّهُ وإنما القياس عنده في تواترها وموافقتها لمصاحف الصحابة، أو مصاحف بعضهم، وفي جودتها من الناحية اللغوية والإعرابية.

ح- ومن منهجه في هذا أنه يبيّن، في بعض الأحيان، نوع القراءة، سواء أصحيحة كانت أو شاذة، ويبدي رأيه في بعض الأحيان عنها، من ذلك قوله: «وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ قول الله جلّ وعزّ ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56] بالدال وقال مُؤدون بالكُرَاع والسِّلاح ... والقراءة بالذال حاذِرون

(1) ينظر - تهذيب اللغة - ج7 - ص345.

لا غير والدَّال شاذَّة لا يجوز عندي القراءة بها[1].

وكذا عندما ذكر قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: 52].

قال الأزهري: «وهي قراءة جميع القراء، إلا ما روىٰ عن ابن عامر فإنه قرأه بالغدوة، وهي شاذة»[2].

فبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن القراءة بالدال المهملة، حادرون، شاذة ولا يجوز القراءة بها. وأن قراءة ابن عامر بالغدوة بضم الغين وتسكين الدال قراءة شاذة كذالك؛ فلا يكتفي بنقل القراءات، ولكنه بناقش ما كان قابلاً للنقاش، كأن يختلف الصحابة أو التابعين في قراءة من القراءات، فينقل اختلافهم، ويرجّح ما يراه صحيحًا بالأدلة، ويَكْثُرُ هذا في كل معجمه.

ط- أشير في الأخير إلىٰ أن المصنف في استشهاده بالقراءات كان يزودنا بالمعلومات التالية:

أ) الآية الكريمة.

ب) القراءة القرآنية أو القراءات.

ت) صاحب القراءة.

ث) معنىٰ القراءة.

ج) القضايا اللغوية والنحوية والصرفية، عند الاقتضاء.

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج4 - ص409.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج8 ص170.

المطلب الثاني

طريقة إسناد القراءات لأصحابها

اهتم أبو منصور الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر أسانيد القراءات إلىٰ من تلقوها عن النبي ﷺ، وذلك أن الإسناد واتصاله من خصائص هذه الأمة، يأخذه الآخر عن الأول، كما أن من فوائده معرفة المتواتر من الآحاد والشاذ، قال الإمام ابن الجزري بعد ذكره أسانيد القراءات وطرقها: «وإنما ذكرت هذه الطرق، وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب، ليعلم مقدار علو الإسناد، وأنه كما قال يحي بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ الإسناد العالي قربة إلىٰ الله تعالىٰ، وإلىٰ رسوله ﷺ، وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال: بيت خال، وإسناد عال، وقال أحمد بن حنبل الإسناد العالي سنة عمن سلف»[1].

اعتنىٰ الأزهري بنسبة القراءات إلىٰ أصحابها إلا أنه في بعض الأحيان لم يسندها لأصحابها وإنما تركها عارية من الإسناد، ومن هذا المنطلق وبالنظر والتأمل في القراءات التي أوردها الأزهري في معجمه من حيث إسنادها ونسبتها إلىٰ أصحابها يمكننا أن نجعلها نوعين:

النوع الأول: قراءات منسوبة إلىٰ أصحابها.

والنوع الثاني: قراءات غير منسوبة إلىٰ أصحابها.

وإليك تفصيل كل نوع علىٰ حدة:

النوع الأول: قراءات منسوبة إلىٰ أصحابها:

قبل أن أبسط القول في هذا النوع لا بد أن أشير إلىٰ أن المصنف سلك فيه طريقتين وهما:

---

(1) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر - ج1 - ص197.

الطريقة الأولىٰ: التصريح بمن نسبت إليه القراءة أولا ثم ذكر القراءة، وهي الأكثر ورودا في كتابه، فعندما يريد أن ينسب القراءة لصاحبها يبدأ بذكر القارئ ثم يذكر القراءة، فيقول قرأ فلان أو فلان كذا ... فيجعل رتبة أصحاب القراءة قبل القراءة.

الطريقة الثانية: ذكر القراءة أولا ثم التصريح بمن قرأها، فعندما يذكر آية قرآنية يذكر القراءة أو القراءات التي قرئت بها ثم بردفها بذكر القارئ، فيقول مثلاً بعد ذكر القراءة قرأها فلان وفلان، فيجعل مرتبة القراءة قبل القارئ أو صاحب القراءة.

وسأضرب لكل طريقة بعض الأمثلة:

فيما يخص الطريقة الأولىٰ قوله في مادة (حض) «قرأ عاصم والأعمش: ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ [الفجر: 18] بالألف وفتح التاء»[1].

فقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ القارئ أو صاحب القراءة وهما عاصم والأعمش ثم أردفه بذكر القراءة؛ فجعل مرتبة عاصم والأعمش قبل قراءتهما.

ومن ذلك أيضا قوله في مادة (رعىٰ): «... ويصدّقها قراءة أُبي بن كعب: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾ [البقرة: 104]. والعرب تقول: أرْعِنا سمعك، وراعنا سمعك بمعنىٰ واحد»[2]. فبدأ بذكر صاحب القراءة وهو الصحابي الجليل أبي بن كعب ثم ذكر القراءة. وكذلك قوله في مادة (حصن) عند قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾ [النساء: 25].

قال الأزهري: «وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعبد الله بن عامر ويعقوب: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ﴾ بضم الألف»[3]؛ فجعل مرتبة صاحب القراءة قبل القراءة.

---

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص397.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص162/ 163

(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص245/ 146.

وفيما يخص الطريقة الثانية قوله في مادة (عقب): «... وقال الله جل وعز: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ﴾ [الممتحنة: 11] هكذا قرأها مسروق وفسرها: فغنِمتُم»[1]. فقد قدم القراءة علىٰ صاحب القراءة وهو مسروق.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: 249].

قال الأزهري «(غُرفة) قراءة عثمان رواه ابن عامر»[2]. فبدأ بقراءة غرفة بضم الغين ثم ذكر من انتسبت إليه القراءة وهو هنا عثمان.

وللمصنف في إيراده القراءات وإسنادها إلىٰ أصحابها ثلاث حالات؛ إما أن يصرح باسمهم صراحة أو يذكره كناية أو أن يأتي بقراءات منسوبة لأصحابها مبهمة أسماؤهم. وسنفصل في ذلك بما يلي:

أ- ذكره لصاحب القراءة صراحة:

أي أنه يصرح رحمه الله باسم من أسندت إليه القراءة، سواء كان من الصحابة -رضوان الله عليهم- أو من القراء السبعة أو العشرة أو ما فوق العشرة أو من غيرها وسواء كانت القراءة متواترة أو شاذة أو من الآحاد، وسأذكر لذلك بعض الأمثلة:

من الصحابة رضي الله عنهم:

عند استشهاد المؤلف بالقراءات القرآنية كان يبين القراءات المنسوبة للصحابة من ذلك ما جاء في مادة (عذر) عند قوله تعالىٰ: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 90].

قال الأزهري: «روىٰ الضحاك عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾»[3] فقد استشهد بقراءة الصحابي الجليل عبد الله بن عباس.

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص275.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج8 - ص101.

(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص306.

ومن ذلك أيضا بعدما ذكر قول الله جل وعز: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٦٥ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [النمل: 65، 66] قال المصنف في مادة (درك): «وهي في قراءة أُبيٍّ (أَمْ تَدَارَكَ)»[1].

ومن الصحابة -رضوان الله عليهم- الذين اعتمد عليهم الأزهري في استشهاده بالقراءات القرآنية إضافة لما ذكرتُ: عبد الله بن مسعود، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت ... وقد ذكر من جملة استشهاداته قراءاتٍ لأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها في أربعة مواطن من معجمه.

من القراء السبع: وهؤلاء القراء السبع[2] هم:

عبد الله بن عامر اليحصبي الشّامي (ت 118هـ).

وعبد الله بن كثير الدَّاري المكي (ت 120هـ).

وعاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت 127هـ).

وأبو عمرو بن العلاء البصري (ت 154هـ).

وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت 156هـ).

ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت 169هـ).

وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي الكوفي (ت 189هـ).

---

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج10 - ص111.

(2) ينظر: أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري - الإقناع في القراءات السبع - تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1 - 1419هـ/ 1999م - ص من 20 إلى 86.
وأحمد الدمياطي - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - تحقيق: أنس مهرة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط/ 1 - 1419هـ/ 1999م - ص9/ 10.
عبد الفتاح القاضي - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري - ص6.
وعبد الرحمن السيوطي - الإتقان في علوم القرآن - ص198.

والملاحظ في تهذيب اللغة أن صاحبه اعتمد اعتمادا كبيرا علىٰ هؤلاء القراء، وهذا ما سنلمسه في الفصل الثالث. أما عند ذكره لهم واختلاف قراءاتهم يتبع عدة طرق منها:

- أن يذكر القراء السبع دون غيرهم، وذلك عندما تكون القراءة سباعية[1]:

من ذلك قوله في مادة (ضعف): وقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: 66] و﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: 54] بفتح الضاد فيهما. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر الكسائي: من ضُعْفٍ وضُعْفًا بضم الضاد، وهما لغتان»[2].

فقد ذكر المصنف القراء السبعة دون غيرهم حيث بيّن اختلافهم حول كلمة ضعف رفعا وضما فبالرفع قرأ الخمسة منهم وهم:

- أن يذكر القراء السّبع مع ذكر بعض القراء من الصحابة ﷺ من ذلك ما جاء في مادة (عجب)عند قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: 12].

قال في ذلك الأزهري: «قرأ حمزة والكسائي: (بَلْ عَجِبْتُ ويَسْخَرُونَ) بضم التاء، وهكذا قرأ علي وابن عباس. وقرأ ابن كَثِير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو: (بل عجبتَ) بنصب التاء»[3].

وهكذا نراه يذكر إلىٰ جانب القراء السبع الصحابيين الجليلين -رحمهما الله- علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس.

- وتارة يكتفي بذكر بعض السبعة عند ذكره اختلاف القراءة من ذلك ما ذكر في مادة (طلع) عند قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: 5].

(1) أي من القراءات السبع.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص482.

(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص386.

قال الأزهري: «... فإن الكسائي قرأها: (سلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلِعِ الْفَجْرِ) بكسر اللام»[1]، فذكر واحدا فقط من القراء السبعة وهو علي بن حمزة الكسائي.

ومن ذلك أيضا في مادة (رهن) عندما ذكر قوله تعالىٰ: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283]. قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وقرأ أبو عمرو، وابن كثير: (فرُهن)»[2]، فذكر من القراء السبعة اثنين، وهما أبو عمرو بن العلاء وابن كثير.

من الثلاثة المكملة للعشرة:

والمقصود بذلك القراء الذين ذُكِروا بعد القرّاء السبع المشهورين، وهم الثامن والتاسع والعاشر[3]. واتفق العلماء المحقّقون علىٰ أنَّ هذه القراءات العشر قراءاتٌ متواترةٌ إلىٰ رسول الله ﷺ حتّىٰ إنّهم أثبتُوا تواترها بذكر طبقات رواتها[4].

وهؤلاء القراء الثلاثة هم:

يزيد بن القعقاع المدني (ت 130هـ).

ويعقوب بن إسحاق الحضرمي الكوفي (ت 205هـ).

وخلف بن هشام البزار (ت 229هـ).

وقد ذكرهم ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه شرح طيبة النشر بقوله[5]:

ثم أبو جعفر الحبر الرضىٰ فعنه عيسىٰ وابن جماز مضىٰ
تاسعهم يعقوب وهو الحضرمي له رويس ثم روح ينتمي
والعاشر البزار وهو خلف إسحاق مع إدريس عنه يعرف

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص168.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج6 ص174.

(3) عبد الفتاح القاضي - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري - ص6.

(4) ينظر: ابن الجزري - نجد المقرئين ومرشد الطالبين - ص48.
ود. نور الدين عتر - القرآن الكريم والدراسات الأدبية - ص128.

(5) ابن الجزري - شرح طيبة النشر - ص12/ 13.

ومن الأمثلة على اعتماد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على هؤلاء نجد في مادة *بعد* عند قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ [سبأ: 19].

يقول الأزهري: «وقرأ يعقوب الحضرمي: (ربُّنا باعدَ) بالنصب على الخبر»[1]، ومن ما جاء في مادة *عذر* عندما ذكر قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: 90] حيث قال: «وقرأ يعقوب الحضرمي وحده: ﴿وجاء المُعْذِرون﴾ ساكنة العين[2]، أي أن يعقوب بن إسحاق الحضرمي تفرد بهذه القراءة.

ومما ذكر من قراءة أبي جعفر يزيد القعقاع قوله في مادة *وقت*: «... وقرأها أبو جعفر المدني: (وُقِتَتْ) خفيفة بالواو»[3] وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: 11].

ولم أعثر في ما استشهد به المصنف من قراءة خلف بن هشام صاحب القراءة العاشرة.

ما فوق العشرة:

والمقصود بذلك القراء المذكورون في المنزلة ما بعد القراءات العشرة، وهي قراءات شاذة على حسب أقوال العلماء[4]، وقد جعلها بعضهم أربعة، وتلقب مع ما قبلها بالقراءات الأربعة عشر، وهم[5]:

ابن محيصن محمد بن عبد الرحمن المكي.

---

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص246.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص306.

(3) المصدر نفسه - ج9 - ص256.

(4) من العلماء من جعل ما فوق السابعة شاذة ومنهم من عد الشاذ ما فوق العشرة.
ينظر: عبد الرحمن السيوطي - شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع - ج1 - ص152/ 153.

(5) ينظر: أحمد الدمياطي - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - ص10.
ومحمد عبد العظيم الزرقاني - مناهل العرفان في علوم القرآن - ج1 - ص288.

واليزيدي يحيىٰ ابن المبارك.

والحسن البصري.

والأعمش سليمان بن مهران.

وسأذكر بعض الأمثلة علىٰ ما ذهب به من الشواهد من هؤلاء القراء:

في مادة *نشأ* في قول الله جل وعز: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [العنكبوت: 20] قال: «القُراء مجتمعون علىٰ جزم الشين، وقصرها إلا الحسن البصري، فإنه مَدَّها في كل القرآن، فقال: (النَّشاءة)[1] فقد ذكر أن الحسن البصري، وهو من أصحاب القراءات الأربعة عشر، تفرد بقراءة المدّ في كلمة النشأة.

في مادة *زف* عند قوله قال الله تعالىٰ: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات: 94]. قال: «... وقرأها الأعمش (يُزَفُّون) كأنه من أَزَفَّت»[2].

ومن منهجه في هذا أنه يذكر القراءة ويعزوها إلىٰ أصحابها من غير ترتيب فيهم فيذكر مثلا الصحابة -رضوان الله عليهم- مع القراء السبع مع غيرهما من القراء الآخرين، ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

في مادة *طوىٰ* في قوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 12] قال: «قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب الحضرمي ﴿طُوَى﴾»[3].

فقد ذكر من القراء السبعة وهم ابن كثيرو نافع أبو عمرو بن العلاء، ومن الثلاثة المتممة للعشرة ذكر يعقوب بن إسحاق الحضرمي.

وقال في مادة *ناش* في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: 52].

---

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج11 - ص418.

(2) المصدر نفسه - ج13 ص149.

(3) المصدر نفسه - ج14 ص48.

يقول الأزهري: «... وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي: التناوش بالهمز يجعلونه من نَأَشْتُ وهو البطء». فقد ذكر من القراء الأربعة عشر الأعمش مع بعض القراء السبعة وهما حمزة بن حبيب وعلي بن حمزة الكسائي.

من غير القراء الأربعة عشر:

لقد أورد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في استشهاده بعضَ القراءات المنسوبة لغير الصحابة ولغير القرّاء الأربعة العشر، أمثال: يحيىٰ ابن وثابٍ ألأسدي، وقد ذكر له أربع قراءات، منها ما أورد في مادة *جذ* عند قوله تعالىٰ: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾ **[الأنبياء: 58]**.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: ««قرأها الناس: جُذَاذًا، وقرأها يحيي بن وثاب: جِذَاذًا»[1]. وكذلك نجد عبد الله بن أبي إسحاق، وقد ذُكِرَتْ له قراءة واحدة. وشيبة بن نصاح بأربعة قراءات مع غيره من القراء. وحميد الأعرج بثلاث قراءات. وأبا عبد الرحمن السُلَميّ بثلاث قراءات كذالك.

كما ذكر بعض الفقهاء، وذلك في المسائل الفقهية، حيث بيّن أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان يقرأ قوله تعالىٰ قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ **[المائدة: 6]** بالنصب[2] ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾.

يقول الشافعي في ذلك: «ونحن نقرؤها وأرجلكم علىٰ معنىٰ: اغسلوا وجوهَكم وأيديَكم وأرجلَكم وامسحوا برؤوسِكم»[3]. أي علىٰ عطف أرجلكم علىٰ وجوهكم وأيديكم.

ب- ذكره لصاحب القراءة كناية:

الأزهري في بعض الأحيان لا يذكر صاحب القراءة باسمه صراحة وإنا يأتي

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج10 - ص324.

(2) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص324.

(3) محمد بن إدريس الشافعي - الأم - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - لبنان ط2 1403هـ/ 1983م - ج1 - ص42.

باسمٍ عرف به القارئ أو صفةٍ اتصف بها أو نسبةٍ انتسب إليها وعرف بها، وهذه الطريقة تعتبر قليلة في كتابه مقارنة مع الأولىٰ، ومن ذلك:

استعماله لفظة الكوفيين للدلالة علىٰ قراء الكوفة وهم الكسائي وحمزة بن حبيب الزيات وعاصم بن النجود. وغيرهم[1].

استعماله لفظة المدنيين والبصريين والمكيين كناية عن قرّاء المدينة والبصرة والكوفة[2].

استعماله اسم الشهرة كلفظة الكسائي للدلالة علىٰ علي بن حمزة، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء، أو أنه كان يتّشح بكساء ويجلس في مجلس حمزة، أو لأنه من قرية بَاكُسَايَا العراقية[3].

إن اعتماد المصنف الكناية في أسماء بعض القرّان يرجع ربما إلىٰ تيقنه من أن القارئين كتابَه يعرفون هذه الكناية، أو أنها أشهر من اسمه كالكسائي مثلا الذي يعرف بها أكثر من اسمه علي بن حمزة.

ج- ذكره لأصحاب القراءة إبهاما:

وذلك باستعمال بعض الصيغ تدل علىٰ من قرأ القراءة دون التصريح باسمه أو الكناية عليه، فهي منسوبة إلىٰ أصحابها ولكن أسماؤهم مبهمة فيها غموض. وتعد هذه الطريقة الأقل في عزوه للقراءات القرآنية إذ كان ﵀ حريصا علىٰ رد القراءات لأصحابها.

ومن الصيغ التي استعملها المؤلف في ذلك: بعض، ناس، قوم، القراء، العامة، العوام. علىٰ النحو الذي سأورد من أمثلة في مواضع مختلفة من كتابه:

- قرأ الكسائي والناس: كما بَعِدت[4].

(1) المصدر نفسه: ج3 - ص141.

(2) المصدر نفسه: ج15 - ص449.

(3) ينظر: أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري - الإقناع في القراءات السبع - ص86.

(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص245.

في قوله تعالىٰ: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: 95].

- وقرأ بعضهم: وعباقريّ حسان، أراد بعباقريّ جمع عبقريّ[1].

في قوله: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: 76].

- قرأ القرّاء الأول بالرفع والنصب[2].

وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [سورة ص: 84].

- والعامة تقرأ: إلا صَحْية واحدة[3].

في قوله: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: 29].

- قراءة العوّام: باعِدْ[4].

في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19].

وبتتبع القراءات التي أبهم فيها المؤلف صاحب القراءة نجده يجمع في كثير من الأحيان بين الصيغ الدالة علىٰ الإبهام وبين التصريح علىٰ صورتين:

الصورة الأولىٰ: أن يذكر بعضا ممن قرأ القراءة صراحة ويعطف البقية التي وافقته بصيغة الإبهام، ومن الأمثلة علىٰ ذلك قوله: «قرأ الكسائي والناس: كما بَعِدت[5] عند قوله تعالىٰ: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: 95] في هذا المثال ذكر المصنف صاحبَ القراءة باسمه صراحة ثم أورد صيغة الناس مبهمة لمن قرأ بها.

الصورة الثانية: أن يصرح بإحدىٰ القراءات المختلف فيها باسم من قرأها ويبهم في الأخرىٰ، تارة بتقديم الإبهام علىٰ الصراحة وتارة يعكس ذلك؛ أي أنه

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص293.
(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص376.
(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج9 - ص376.
(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص246.
(5) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص245.

يصرح بالاسم في القراءة الأولىٰ ويبهم في القراءة الثانية، من ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات: 94].

قال الأزهري: .. قرأ الناس: ﴿يَزِفُّون﴾ بنصب الياء أي يسرعون. وقرأها الأعمش: يُزَفُّون[1]. فبدأ بذكر الاسم المبهم وهو الناس في القراءة الأولىٰ ثم ذكر صاحب القراءة صراحةً في القراءة الثانية. كذلك قوله: «هكذا قرأه الحسن بالصاد وقرأته العامة فَقَبَضْتُ[2]. إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: 96].

نجده في هذا المثال يبدأ بمن نسبت إليه القراءة صراحة وهو الحسن البصري ثم يذكر صيغة الإبهام وهي العامة.

النوع الثاني: قراءات غير منسوبة لأصحابها:

المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض الأحيان لا يذكر صاحب القراءة صراحة وكناية ولا إبهاما بصيغة من الصيغ السابقة، وإنما يضاهي في ذلك بعض المصنفين في إيراد القراءات المختلف فيها بكلام مجمل ذاكرين الخلاف في القراءة ومصدّرين ذلك بلفظة: قُرِئ، أو قُرأت، ونحو ذلك[3]:

ومن الأمثلة المبينة لهذا النوع الذي ذكره المؤلف أورد بعض الأمثلة:

- في مادة *عقد* عند قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ [النساء: 33] الأزهري: «و﴿عاقدَتْ أيمانُكم﴾ وقرئ: ﴿عَقَّدت﴾ بالتشديد»[4].

- في مادة *عجم* عند قوله تعالىٰ: ﴿لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ﴾ [فصلت: 44]. يقول صاحب المعجم: «يُقرأ ﴿أأعجمي﴾ بهمزتين، ويقرأ

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج13 - ص149.

(2) المصدر نفسه: ج8 - ص384.

(3) ينظر علىٰ سبيل المثال: معاني القرآن للفراء وكتاب العين للفراهيدي.

(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص198.

﴿آعجمي﴾ بهمزة واحدة بعدها همزة خفيفة تشبه الألف»[1].

- في مادة *تلو* بعد ذكره قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَعْدِلُوٓاْ وَإِن تَلْوُۥٓاْ﴾ [النساء: 135] قال المصنف: «وأما قراءة من قرأ ﴿وإن تلوا﴾ بواو واحدة، ففيه وجهان:

أحدهما: أن أصله تلووا بواوين»[2].

- في مادة *كره* قال الأزهري: «واختلف القراء في فتح الكاف وضمها»[3]. إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 216].

وبالتأمل في هذه الأمثلة نلاحظ أنها غير منسوبة لأحد من القرّاء وأنها تحوي المتواتر والشاذ[4].

ويتضح من خلال تتبع بعض القراءات الغير منسوبة لأصحابها يتبين أن من بين أسباب عدم نسبة القراءة لأصحابها الاختصار وعدم التكرار، خاصة في المعاجم؛ لأن الهدف من وضع المعجم، بعد جمع اللغة، هو إظهار المعاني والدلالات من خلال هذه القراءات، وليس تتبع تلك القراءات، وهذا ما جعل الأزهري يتغاضىٰ عن إسناد بعض القراءات وإن كانت قليلة في معجمه.

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص390.
(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج15 - ص462.
(3) المصدر نفسه: ج6 - ص122.
(4) ينظر: عبد الله الخطيب - معجم القراءات ج1 - ص297. وج: 2 - ص173. .

المطلب الثالث

منهجه في الاستشهاد بالقراءات وذكره الدلالات

في البداية أشير إلىٰ أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ التزم بتبيان دلالات معظم القراءات التي أوردها إلا نزرا قليلا مبثوثة هنا وهناك من معجمه، كما أنه لم يلتزم في شرحه للقراءات القرآنية وذكره دلالاتها ومعانيها نهجًا واحدًا، فكان يوجز أحيانا، نحو قوله: «من قرأها ﴿شَعَفَهَاَ حُبًا﴾ فمعناه تيمها ومن قرأها: ﴿شَغَفَهَاَ﴾ قال: أصاب شغافها[1].

وأحيانا يتوسط في شرحه مستوفيًا المعنىٰ دون إيجاز مخل، أو إسهاب ممل، من ذلك قوله: «الإجماع: الإحكام والعزيمة علىٰ الشيء، تقول: أجمعت الخروج وأجمعت علىٰ الخروج ... ومن قرأ ﴿فاجمَعُوا كيدَكم﴾ فمعناه لا تدعوا من كيدكم شيئا إلا جئتم به[2].

وأحيانًا يسهب في شرحه، ويستطرد في ذلك إلىٰ ذكر تفسير الآية، وسبب نزولها، وأحاديث السلف فيها. وذكر إعرابها ومستشهدا كذالك ببعض الأشعار أو الأحاديث النبوية الشريفة حتىٰ لا يتسرب الملل إلىٰ قارئه. من ذلك عند استشهاده بقوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: 15] فسّر هذه الآية بقوله: «أجمع المفسّرون علىٰ أنّ تأويل قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ثم ليختنق وهو محتاجٌ إلىٰ شرح يزيد في بيانه والمعنىٰ والله أعلمُ: من كان يظنُّ من الكفّار أنّ الله لا ينصُر محمدًا حتّىٰ يُظْهره علىٰ المِلل كلّها فليمُتْ غيظًا ... والسَّبب الحبل يشدُّه المختنقُ إلىٰ سَقْف بيته وسماءُ كلِّ شيءٍ سقفُه ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ أي ليمدَّ الحبل مشدودًا علىٰ حَلْقه مدًّا شديدًا يوتِّره حتَّىٰ يقطع حياتَه ونَفْسَه خَنْقا»[3].

(1) المصدر نفسه - ج1 - ص438.

(2) المصدر نفسه - ج1 - ص397.

(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص129.

نلاحظ أن المصنف أورد تفسير هذه الآية وبين شرحها لأنها تحتاج إلىٰ بعض الشرح كما بيّن آنفا.

ويمكن إجمال منهج استشهاده بالقراءات وذكر دلالاتها فيما يلي:

أ- قد يسوق المصنف المعنىٰ ثم يأتي بالآية ويذكر بعدها القراءة القرآنية شاهدا علىٰ ذلك المعنىٰ أو غيره، وهذا المنهج هو الأكثر ورودا في استشهاداته القرآنية، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة: من ذلك ما جاء في مادة (عز) قال الأزهري: «العزيز من صفات الله جلّ وعزّ وأسمائه الحسنىٰ عز العزيز من صفات الله جلّ وعزّ وأسمائه الحسنىٰ وقال أبو إسحاق بن السريّ العزيز في صفة الله تعالىٰ الممتنع فلا يغلبه شيء وقال غيره هو القويّ الغالب علىٰ كلّ شيء وقيل هو الذي ليس كمثله شيء، وقال الله جل وعز: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ **[سورة ص: 23]** معناه غلبني. وقرأ بعضهم ﴿وعازّني فيِ الخِطَابِ﴾ أي غالبني[1].

فقد بدأ رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر معنىٰ عز في كلام العرب، حيث ذكر أن العزيز من أسماء الله تعالىٰ واستشهد بالآية الكريمة علىٰ ذلك ثم أتىٰ بالشاهد من القراءة القرآنية ليبين وجه الاختلاف في القراءتين بين عزّني وعازّني بألف وبدونها.

وكذلك قوله في مادة (طلع): «يقال طلعَت الشمسُ تطلُع طُلُوعًا ومَطْلعًا فهي طالِعَة وكذلك طلع الفجر والنجم والقمر والمطلِع الموضع الذي تطلع عليه الشمس وهو كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ **[الكهف: 90].**

وأمَّا قول الله جلّ وعزّ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ **[القدر: 5]** فإن الكسائي قرأها ﴿هي حتىٰ مَطْلِعِ الفجر﴾[2] بكسر اللام.

فبعدما بيّن بعضا من معاني كلمة طلع أتىٰ بالشاهد من القرآن الكريم وبين اختلاف القراءة في لفظة مطلع بفتح اللام وكسرها.

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1ص: 82

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2ص: 168.

ب- أحيانا يأتي بالشاهد من القرآن، ثم يذكر بعده القراءة القرآنية أو كل القراءات الواردة ثم يذكر المعنىٰ: كقوله في مادة (شعف): «قال الله جلّ وعزّ: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: 30]. وقد قرئ الحرف بالعين والغين» ثم قال: «ومن قرأها (شَعَفَهَا حُبًا) فمعناه تيمها ومن قرأها: ﴿شَغَفَهَا﴾ قال: أصاب شغَافَها»[1].

وكما في قوله في مادة (عضد): «وقال جل وعز: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: 51] وقرئ: ﴿وما كُنتَ﴾، أي ما كنت يا محمد لتتخذ المضلِّين أنصارا، وعضُد الرجل أنصارُه وأعوانه والاعتضاد التقوِّي والاستعانة[2].

كذلك قوله في مادة (صعر): «قال الله جلّ وعزّ: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: 18] وقرئ: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾. ومعناهما: الإعراض من الكبر

وعلىٰ ذلك المنهج قوله في مادة (ظعن) قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: 80] وقرئ: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾. والظَعْن: سير البادية لنُجْعة أو حضور ماء أو طلب مَرْتَع أو تحّول من ماء إلىٰ ماء أو من بلد إلىٰ بلد. وقد ظعنوا يظعنون[3].

كما في قوله في باب (بعد): «وقول الله جلّ وعزّ مخبرًا عن قوم سبأ: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19]، قال الفرّاء: قراءة العوّام: باعِدْ. ويقرأ علىٰ الخبر: ربُّنا بَاعَدَ وبَعَّدَ. وبَعَّدْ جَزْمٌ. وقرئ ﴿ربَّنا بَعُد بين أسفارنا وبين أسفارن﴾.

قال الزجّاج: من قرأ باعِدْ وبَعِّدْ فمعناهما واحد. وهو علىٰ جهة المسألة. ويكون المعنىٰ: أنهم سئموا الراحة وبطروا النعمة، وقرأ يعقوب الحضرمي: ربُّنا باعدَ بالنصب علىٰ الخبر. وقرأ نافع وعاصم والكسائي وحمزة. باعد بالألف علىٰ الدعاء»[4].

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 ص438.
(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 ص451.
(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص300.
(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص246.

في هذه الأمثلة السابقة نلاحظ أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بدأ بذكر الآية الكريمة وأتبعها بالقراءات الواردة فيه، ليقوم وفي الأخير بشرح كل قراءة من القراءات المختلفة ويبيّن دلالاتها.

ج- وقد يأتي بالآية ويتبعها بمعنىٰ جديد لم يسبق ذكره من قبل ثم يذكر القراءة القرآنية: وذلك مثل قوله في مادة (عقب): «وقال الله جلّ وعزّ: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ﴾ [الممتحنة: 11] هكذا قرأها مسروق وفسرها: فغنِمتُم، وقرأها حُميد: ﴿فعقَّبتم﴾ وهو بمعنىٰ عاقبتم»[1].

ومثل قوله في مادة *جمع*: «قوله جل وعز: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ الإجماع: الإحكام والعزيمة علىٰ الشيء؛ تقول: أجمعت الخروج وأجمعت علىٰ الخروج. قال ومن قرأ: ﴿فاجمَعُوا كيدَكم﴾ فمعناه لا تدعوا من كيدكم شيئًا إلا جئتم به»[2].

كذلك قوله في مادة *بدع*: «وقول الله جلّ وعزّ: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 117] أي خالقهما. وبديع من أسماء الله وهو البديع الأوَّل قبل كل شئ ويجوز أن يكون من بَدَع الخَلْق أي بدأه، ويجوز أن يكون بمعنىٰ مُبْدع ... وقرئ ﴿بديعَ السموات والأرض﴾ بالنصب علىٰ وجه التعجب لما قال المشركون، علىٰ معنىٰ بدْعًا ما قلتم وبديعًا اخترقتم، فنصبه علىٰ التعجب[3].

ومن ذلك في مادة *ينع* بعدما ذكر قوله تعالىٰ: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: 99]، قال الأزهري: «الينع: النُضْج. يقال يَنَع الشجر يَيْنَع يَنْعا، وقرئ: ﴿ويانعه﴾»[4].

---

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 ص275.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص397.

(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص241/ 242.

(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص221.

ففي هذه الأمثلة بدأ ﷺ بآية كريمة ثم ذكر بعدها معنىً جديدا لم يشر إليه من قبل ليذكر بعد ذلك القراءات القرآنية الموجودة في الآية السابقة.

د- قد يسوق الشاهد من القراءات القرآنية للتدليل علىٰ صحة ما ذهب إليه من إيراد معنىً لغوي.

هـ- قد يعلق علىٰ الشاهد من القراءات القرآنية صرفيا أو نحويا، من ذلك في مادة *عاش* ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الأعراف: 10].

يقول المصنف: «فيحتمل أن يكون: ما يعيشون به ويمكن أن يكون الوُصْلة إلىٰ ما يعيشون به، قال ذلك أبو إسحاق، قال: وأكثر القراء علىٰ ترك الهمز في معايش، إلا ما رُوىٰ عن نافع أنه همزها، والنحويّون علىٰ أن همزها خطأ، وذكروا أن الهمزة إنما تكون في هذه الياء، إذا كانت زائدة، نحو صحيفة وصحائف، فأمّا معايش فمن العيش، الياء أصلية»[1].

بعد إيراده قراءةَ نافع ﷺ وهي همز معايش، علّق المصنف عليها بذكر قول النحويين أن همزها خطأ؛ لأن الهمزة إذا كانت زائدة فجمع كلمتها تكون همزة كذلك، والملاحظ أن نافع من القراء السبعة، ومن ذكاء المصنف أنه نسب هذا التعليق للنحويين.

وفي مادة *طاع* بعد ذكره الآية: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: 97] وبعدما ذكر قراءة حمزة الزيّات ﴿اسْطَّاعوا﴾ بإدغام الطاء والجمع بين ساكنين،

قال الأزهري: «من قرأ بهذه القراءة فهو لاحِنٌ مخطئ زعم ذلك الخليل يونس وسيبويه وجميع مَن يقول بقولهم وحجَّتهم في ذلك أن السين ساكنة وإذا أدغمت التاء في الطاء صارت طاء ساكنة ولا يجمع بين ساكنين»[2].

و- قد يجئ بالشاهد للاستشهاد علىٰ أمر نحوي ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

(1) الأزهري - تهذيب اللغة ج3 - ص60.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج3 - ص109.

- قرئ ﴿فيسبوا الله عَدُوًّا﴾ بفتح العين وهو هاهنا في معنىٰ جماعة كأنه قال فيسبوا الله أعداء و(عَدُوًّا) منصوب علىٰ الحال في هذا القول[1].

- قرئ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف: 32] خالصة بالضم والفتح، وأمَّا إعرابُ (خالِصَة) فهو علىٰ أنه خبر بعد خبر كما تقول زَيْدٌ عَاقل لبيب المعنىٰ قُلْ هِيَ ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ومن قرأ ﴿خَالِصَةً﴾ نصبه علىٰ الحال علىٰ أنَّ العاملَ في قوله ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ في تأويل الحال كأنك قلتَ قل هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة[2].

- في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: 74].

قال الأزهري: «يُقرأ بالنصب ﴿آزَرَ﴾ ويقرأ بالضم ﴿آزَرُ﴾، فمن نصب فموضع آزرَ خفض بدلاً من ﴿أبيه﴾ ومن قرأ ﴿آزَرُ﴾ بالضم فهو علىٰ النِّداء[3].

ز- قد يجئ بالشاهد للاستشهاد علىٰ قضية صرفية ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

- في قوله تعالىٰ: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: 20].

قال الأزهري: «ورُوىٰ عن الحسن أنه قرأ ﴿يَخِطِّفُ﴾ بكسر الخاء، وتشديد الطاء مع الكسر .وقال بعضهم: ﴿يَخَطِّفُ﴾ بفتح الخاء وكسر الطاء وتشديدها. فمن قرأ: ﴿يَخَطِّفُ﴾ فالأصل يَخْتَطِفُ، فأُدْغِمَت التاءُ في الطاء، وأُلْقيتْ فَتْحَةُ التاء علىٰ الخاء. ومن قرأ ﴿يَخِطِّفُ﴾ كَسَر الخاء لسكونها وسُكون الطّاء، وهذا قول البَصْريين[4].

- في قوله ﷻ: ﴿أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [النساء: 135].

قال الأزهري: «وإن ﴿تَلْووا﴾ بواوين، من لوىٰ الحاكم بقضيته، إذا دافع بها، وأما قراءة من قرأ ﴿وإن تلوا﴾ بواو واحدة، ففيه وجهان:

(1) نفسه ج3 - ص105.
(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج7 - ص137.
(3) الأزهري - تهذيب اللغة - ج13 - ص248.
(4) الأزهري - تهذيب اللغة - ج7 - ص241.

أحدهما: أن أصله «تلووا» بواوين، فأبدل من الواو المضمومة همزة، فصارت تلْؤا بإسكان اللام، ثم طُرحت الهمزة وطرحت حركتها على اللام، فصارت: تلُو، كما قيل في أَدوُر: أَدْؤر، ثم طرحت الهمزة، فقيل أدُر،

والوجه الثاني أن يكون (تلوا) من الولاية لا من (الليّ) والمعنى أن تلوا الشهادة فتُقيموها وهذا كله صحيح في قول البصريين[1].

ح- وقد يستشهد بالقراءة القرآنية على معنى مجازي على سبيل الاتساع كما فعل في مادة *حرق* عند قوله تعالى: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: 97] حيث ذكر أنه تقرأ كذلك لنَحْرُقَنه بالضم، فالقراءة الأولى معناها لنحرقنه مرة بعد مرة، وأما القراءة الثانية فتأويلها لنبردنه بالمبرد[2].

ط- في بعض الأحيان يأتي بالقراءة القرآنية دليلا على معنى فقهي، ونلمس ذلك في قضية غسل الرجلين في الوضوء، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: 6]. فبعدما ذكر القراءتين -في أرجلكم بالخفض والنصب- وشرحهما، انتصر لقضية الغسل وبين أن المَسْح على هذه القراءة كالغسْل، ومما يدلّ على أنه غَسْل أن المَسْح على الرِّجل لو كان مَسْحًا كمسْح الرأس لم يَجز تحديده إلى الكعبين[3].

وهذه المسألة الفقهية مبسوطة في كتب الفقه والتفسير وعلوم القرآن[4].

ك- قد يورد المعنى التفسيري للشاهد من القراءات القرآنية، كما فعل في مادة *عصر* عند قوله تعالى: ﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾ [يوسف: 49]،

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج15 - ص462.

(2) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج4 - ص44.

(3) ينظر: الأزهري - تهذيب اللغة - ج1 - ص324 وج: 4 - ص351.

(4) ينظر على سبيل المثال: محمد بن جرير الطبري - جامع البيان في تأويل القرآن - ج10 - ص56. ومحمد الحسن الآمدي - المسح في وضوء الرسول ﷺ دراسات مقارنة بين المذاهب الإسلامية - دار المصطفى ﷺ لإحياء التراث - ط1 1420هـ/ 1999م - ص57.

قبل ذكره القراءات قال: «قال أكثر المفسرين: أي يعصرون الأعناب والزيت»[1]، وفي مادة *دك* عند قوله تعالىٰ: «قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ [الكهف: 98]. ذكر أن المفسرين أن معنىٰ دكّاء ساخ في الأرض فهو يذهب حتىٰ الآن[2].

من المثالين يتضح أن المصنف استعان بالمفسرين وبكتبهم في بعض ما ذهب إليه في شرح القراءات القرآنية وهذا يدل من جهة أو من أخرىٰ مدىٰ ارتباط المعنىٰ المعجمي للقراءة بالمعنىٰ التفسيري لها.

وهكذا فلم يخلُ شاهد من القراءات القرآنية أورده المصنف رحمه الله من فائدة لغوية أو نحوية أو فقهية أو تفسيرية وغير ذلك، فتارة نجده اللغوي المحنك وتارة الفقيه الملهم وحينا المفسر العظيم، وهذا يدل علىٰ مثانة علم هذا الرجل وثبات قدمه ورسوخها في هذه المجالات.

(1) الأزهري - تهذيب اللغة - ج2 - ص14.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة - ج5 - ص58.